



## الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٦٤

الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك  
ذات الصلة

تقرير الأمين العام (A/62/260)

مشروع القرار (A/62/L.24)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة  
السيدة آشا - روز ميغورو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن  
أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الأمين العام في هذا اليوم،  
الذي يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لافتتاح التوقيع  
على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي يشار إليها  
عادة بأنها دستور المحيطات. وإنه من دواعي الفخر أن أقف  
أمام الجمعية العامة بعد ٤٠ سنة منذ أن كان سفير مالطة  
أرفيد باردو مصدر إلهام للمجتمع الدولي، في هذا الحفل  
بالذات، للعمل بلا كلل من أجل وضع نظام قانوني دولي  
ينظم كافة استخدامات المحيطات لصالح الجميع.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ .

البند ٧٧ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار  
(A/62/66 و Add.1 و Add.2)

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير  
الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات  
وقانون البحار في اجتماعها الثامن (A/62/169)

مشروع القرار (A/62/L.27)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق  
عام ١٩٩٥ المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم  
المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ  
وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتقارير الأمين العام عن هذه المسائل تلاحظ مع القلق أن بعض هذه الأنشطة غير المشروعة ما زالت تحدث وتزداد في بعض المناطق. وتثير، بصورة خاصة، مخنة تهريب البشر أو الاتجار بهم قضايا إنسانية وبحرية هامة، تتطلب الاهتمام على وجه السرعة. والاستعمالات الجديدة للمحيطات وكذلك القضايا الناشئة مثل تكييف المجتمعات الساحلية مع آثار تغير المناخ، تشكل كذلك تحديات تستلزم تعزيز الفهم والحلول المتعددة التخصصات.

وتتجاوز معظم هذه التحديات الحدود الوطنية. وتتطلب معالجتها بذل المزيد من الجهود المتضافرة من الجهات الفاعلة التي تعمل معا على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتستلزم كذلك التعاون لضمان أن يكون لدى جميع الأطراف القدرة القانونية والمؤسسية والاقتصادية والفنية والعلمية على الالتزام بأحكام الاتفاقية.

لقد تغلبت الاتفاقية على العديد من التحديات في الـ ٢٥ سنة الماضية وما برحت تشكل القاعدة الأساسية للسلام والنظام والأمن في المحيطات.

وبوجود ١٥٥ طرفا في الاتفاقية حتى اليوم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، تعتبر واحدة من الاتفاقات الدولية القليلة التي تطبق على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل كثير من الدول غير الأطراف فيها. والأمين العام وأنا نشجع تلك الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية على أن تنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك كي يتم تحقيق المشاركة العالمية فيها.

وآمل، وكما يأمل الأمين العام، أن تتم معالجة التحديات التي نتظرنا بالروح نفسها من التعاون والتصميم والالتزام والتفاهم التي سادت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي أفضى إلى اعتماد الاتفاقية. وليس المطلوب أقل من ذلك إذا كان للأجيال الحالية والمقبلة

وكانت الاتفاقية إنجازا رئيسيا للأمم المتحدة في سعيها لتعزيز السلام والأمن والتعاون وعلاقات الصداقة بين جميع الدول والنهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم. وتضمنت الاتفاقية مفاهيم جديدة وابتكارية في تطوير القانون الدولي. وقدمت كذلك حافزا لإبرام صكوك دولية أخرى تتعلق بالجوانب العديدة لاستعمال المحيطات، مثل المحافظة على الموارد البحرية الحية وإدارتها واستعمالها على نحو مستدام.

وقد استبدل النظام العالمي المنصوص عليه الاتفاقية في الشكوك وخطر نشوب الصراعات بالوضوح والاستقرار، وفتح الطريق أمام زيادة التعاون الدولي. وكانت أول معاهدة متعددة الأطراف تنص على آليات للتسوية الإجبارية للزاعات ترتبت عليها قرارات ملزمة، وشكلت سابقة هامة.

وفي غضون الـ ٢٥ عاما الماضية، تم إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف الاتفاقية. فلقد تم تجنب نشوب صراعات محتملة بسبب المجال البحري والموارد البحرية. وتجري معالجة التلوث من خلال الصكوك المختلفة، ويخضع العديد من مصادر التلوث لتنظيم صارم. وتحسنت معرفتنا بالمحيطات ونظمها الإيكولوجية، التي ما زالت تزداد اتساعا، تحسنا كبيرا من خلال الأبحاث في مجال العلوم البحرية.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نعترف بأنه قد تأخر تنفيذ بعض أحكام الاتفاقية. فما زال يجري استنفاد أرصدة العالم السمكية. ويستمر تدهور البيئة البحرية بسبب التلوث من المصادر المختلفة، بما في ذلك الضغط الناجم عن تزايد السكان في المناطق الساحلية وتغير المناخ. والجريمة المنظمة عبر الوطنية - مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب البشر والاتجار بهم وأعمال القرصنة والأعمال الإرهابية - تشكل كذلك تهديدات رئيسية.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب العالم، وفي التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار يغطي عدة مسائل متعلقة بالمحيطات، منها بناء القدرات، والأداء الفعال للسلطة الدولية لقاع البحار والحكمة الدولية لقانون البحار؛ وعمل لجنة حدود الجرف القاري؛ والسلامة والأمن البحري؛ والعلوم البحرية؛ والبيئة البحرية والتنوع الأحيائي البحري وسواها. وأود أن أبرز الجوانب التالية من مشروع القرار لهذه السنة.

يذكر مشروع القرار المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني بشأن الموارد الجينية البحرية في مناطق خارج الولاية القضائية الوطنية، ويطلب إلى الدول المزيد من النظر في هذه المسألة، في سياق ولاية الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية.

ويقر مشروع القرار طلب الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الأمين العام اتخاذ تدابير في الوقت المناسب، لتعزيز قدرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تقوم بدور أمانة لجنة حدود الجرف القاري، بغية ضمان تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين للنظر في الطلبات المقدمة.

إن مشروع القرار يعرب عن القلق العميق حيال الآثار السلبية الراهنة والمتوقعة لتغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع الأحيائي البحري، ويطالب الدول بتعزيز جهودها لتخفيف انبعاث غازات الدفيئة، عملاً بالمبادئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، للحد من تلك الآثار ومعالجتها.

كما يهيب بالدول والمؤسسات المالية الدولية تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، لكي تطور إدارتها البحرية وأطرها القانونية الملائمة.

أن تستفيد من ثروات المحيطات، مع حماية البيئة البحرية وتحقيق التنمية المستدامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، لتقديم مشروع القرار A/62/L.27.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): في الدورة الحالية للجمعية العامة، كان للبرازيل، مرة أخرى، شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن المحيطات وقانون البحار، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٧ من جدول الأعمال. لذا، يسرني أن أقدم مشروع القرار A/62/L.27، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، بالنيابة عن مقدميه.

إن مشروع القرار الجامع هذا بشأن قانون البحار هو نتيجة عمل مكثف وبناء قام به العديد من الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأشكرها جميعاً على مشاركتها وتعاونها الفعالين. كما أعرب عن امتناني العميق للسيد فاكلاف ميكولكا، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ولموظفيه على مساعدتهم الفنية الرفيعة.

يسرني أن أقدم مشروع القرار اليوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد ٢٥ سنة تماماً على فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكما تم التأكيد في مشروع القرار، فإن للاتفاقية طابعاً عالمياً وموحداً، وهي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويشير مشروع القرار أيضاً بارتياح إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاقية، ويؤكد مساهمتها البارزة في توطيد السلام والأمن، وتوثيق التعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم، وفي تعزيز

وينبغي على سبيل الأولوية تناول اعتماد اللجنة معايير مشتركة فيما يتعلق بالمسائل التقنية ذات الطبيعة العامة، التي لا توفر لها الاتفاقية ولا التوجيهات العلمية والتقنية أي إرشاد محدد بشأنها. فبدون المنهجية والنهج المنتظمة، فإن توصيات اللجان الفرعية المختلفة، بشأن المعالم المتماثلة أو المتشابهة المغمورة بالماء، قد تتباين بشكل ملحوظ، وتؤدي إلى حالات من التمييز فيما يتعلق بالحدود الخارجية للجرف القاري.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، صادقت البرازيل على الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بامتيازات وحصانات السلطة الدولية لقاع البحار. وتلك التصديقات تعزز التزام البرازيل بقانون البحار، وستوثق علاقتها مع السلطة. والحكومة البرازيلية تنظم أيضا حلقة عمل إقليمية مع السلطة الدولية لقاع البحار، ستعقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠٠٨، بهدف تعزيز المعرفة والتعاون العلمي بشأن قاع البحار الدولي في المحيط الأطلسي الجنوبي والاستوائي.

وفي هذه السنة، لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق آراء بشأن نتيجة عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية، المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، في ما يتعلق بالموارد الجينية البحرية. والاجتماع المقبل للفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص، سيوفر فرصة مفيدة للمزيد من فهم ومناقشة مسألة الموارد الجينية البحرية، خارج المناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية، ضمن الإطار الذي أنشأته الاتفاقية، والذي بموجبه تنفذ الأنشطة في المنطقة بما يحقق مصلحة البشرية كلها، مع مراعاة مصالح الدول النامية واحتياجاتها بشكل خاص.

إن تنوع الآراء المعرب عنها أثناء الاجتماع الثامن لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة

إنني أتمنى بإخلاص أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار A/62/L.27، الذي يعكس الدعم وروح التوفيق اللذين أظهرتهما وفود عديدة أثناء المشاورات الواسعة.

والآن سأبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد كانت البرازيل بين أول الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وظلت دائما ملتزمة بتنفيذها الكامل والمحافظة على سلامتها. وحتى قبل سريان مفعولها، اعتمد الدستور الاتحادي للبرازيل، عام ١٩٨٨، مفاهيم قانونية منشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد حدد قانون، صدر عام ١٩٩٣، المناطق البحرية البرازيلية وفقاً لأحكام تلك الاتفاقية.

وبما أن البرازيل تتمتع بخط ساحلي طوله أكثر من ٧ ٥٠٠ كيلومتر، وجرف قاري أبعد من ٢٠٠ ميل بحري، يغطي مساحة واسعة، فإنها كانت من أول البلدان التي تقدمت بطلب بشأن تعيين الحدود الخارجية لجرفها القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. وفي نيسان/أبريل الماضي، أصدرت لجنة حدود الجرف القاري توصياتها المتعلقة بالطلب المقدم من البرازيل عام ٢٠٠٤. والحكومة البرازيلية تدرس تلك التوصيات بعناية، لكي تقدم ردا عليها في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، تؤكد البرازيل الحاجة المستمرة إلى التفاعل النشط بين الدول المتقدمة بطلبات واللجنة، كما هو مذكور في مشروع القرار.

ويشرف البرازيل أن اللجنة انتخبت بالتزكية رئيسا لها السيد ألكسندر تاغور ميديروس دي ألبوكيركي، الذي كان عضوا في لجنة حدود الجرف القاري منذ إنشائها. ونحن نرحب بأحكام مشروع القرار الرامية لمعالجة عبء عمل اللجنة نظراً لتزايد عدد الطلبات المقدمة.

تعقيدها الخيال والخوف منذ بزوغ فجر المجتمعات البشرية. ووفقاً لذلك، ما زال قانون البحار في تطور مستمر من أجل أن يتناول مجموعة واسعة ومتزايدة من المسائل والشواغل المتصلة بالمحيطات. وبالرغم من ذلك، لا يزال الدور الذي تضطلع به الاتفاقية، بوصفها دستوراً للمحيطات وإسهاماً بارزاً في الحفاظ على السلام والعدالة والتقدم لجميع شعوب العالم، حيويًا في أهميته كما كان في عام ١٩٨٢.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مشروع القرار A/62/L.24.

**السيدة نايت (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالانكليزية): يشرف الولايات المتحدة أن تشترك في تقديم مشروع القرار A/62/L.27، المعنون "المحيطات وقانون البحار". كما يشرفنا أن نقدم مشروع القرار A/62/L.24 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، بالنيابة عن مقدميه.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن التقدير العظيم لروح التعاون الممتازة التي أبدتها الوفود التي شاركت في صياغة مشروع القرارين هذا العام. وقد تمكنا، عن طريق العمل بشكل غير رسمي خلال الأسابيع فيما بين الاجتماعات التفاوضية، في مجموعات صغيرة في أعقاب اختتام الاجتماعات المقررة، وحتى في "المشاورات غير الرسمية الجانبية"، من التوصل إلى لغة مقبولة لدى جميع الوفود. ونود أن تسود هذه الروح التعاونية الجهود التي نبذلها لمعالجة القضايا التي تنتظرنا في العام القادم.

ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أننا استطعنا أن ندرج بعض المعلومات المفيدة للغاية والمناقشات التي جرت أثناء العملية الاستشارية غير الرسمية في عام ٢٠٠٧ بشأن الموارد الجينية البحرية في مشروع قرار هذا العام المتعلق

العضوية، يبرز هاجساً هاماً بشأن العملية الاستشارية، وهو بالتحديد، أنه يراد بالعملية تسهيل المناقشات التي ستجري في الجمعية العامة والمشاركة فيها، وليس أن تحل محلها أو تمنعها. وينبغي لها أن تتيح فهماً أفضل للمسائل الناشئة والمعقدة، وأن تساهم في تحديد مجالات تعزيز التنسيق والتعاون. إنها ليست منتدى تفاوضياً. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل بناء في ذلك الصدد، أثناء اجتماعها المقبل بشأن موضوع السلامة والأمن البحريين، وأثناء استعراض فائدتها وفعاليتها من جانب الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وفي ما يتعلق بمصائد الأسماك المستدامة، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير للعمل الملتزم الذي تقوم به السيدة هولي كولر، ممثلة الولايات المتحدة، بصفتها منسقة مشروع القرار الذي سيقدمه وفد بلدها.

تود البرازيل أن تعيد تأكيدها أن مشكلة القدرة الزائدة على صيد الأسماك لا تتأتى من المصائد غير القانونية، وغير المبلغ عنها وغير المنظمة فحسب، ولكنها تنجم أيضاً عن أساطيل الصيد المفرطة الحجم لبعض الدول المتقدمة النمو. وللدول النامية حقوق مشروعة، على النحو الذي يقره مشروع القرار بشأن مصائد الأسماك، في تطوير مصائدتها للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الازدحام. وتشمل تلك الحقوق جهود إعادة ترميم أساطيل صيدها.

منذ خمسة وعشرين عاماً أعلنت الأمم المتحدة، في مونتيفغو باي، بداية عصر جديد لقانون البحار، وهو عصر يجمع بين الحرية التقليدية للبحار ومبادئ قاع البحار الدولية كتراث مشترك للبشرية، وحفظ الموارد البحرية الحية، وحماية البيئة البحرية.

وقد وصفت الكاتبة البرازيلية، كلاريس ليسبيكتور، البحار بأنها أكثر الكائنات غير البشرية غموضاً. وقد ألهمت

من أجل المضي قدما بهذه المسائل على المستوى الثنائي، من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية ذات الصلة لإدارة مصائد الأسماك، وفي المفاوضات التي تجري لإنشاء منظمات إقليمية جديدة، حيثما لا توجد مثل هذه المنظمات.

كما يحدد مشروع القرار أيضا خطوات أخرى يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك استئناف المشاورات التي تجريها الدول الأطراف في اتفاق الأرصد السميكية. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد وجهة نظرها فيما يتعلق بأهمية الاتفاق، وترحب بالرقم المثير للإعجاب لعدد الدول التي انضمت مؤخرا إلى الاتفاق في عام ٢٠٠٧، والذي نعتبره علامة إيجابية في السعي من أجل تحقيق استدامة مصائد الأسماك. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق على أن تفعل ذلك. ونعتقد أيضا أن الاتفاق يجب أن يشكل باستمرار الأساس بالنسبة للمفاوضات التي تجري من أجل إبرام اتفاقات إقليمية جديدة، بما في ذلك الاتفاقات المعنية بإدارة الأرصد السميكية المتفردة في أعالي البحار، مثل المفاوضات التي تجري حاليا في جنوب المحيط الهادئ وفي شمال غرب المحيط الهادئ. كما يجب أن تطبق المبادئ الأساسية للاتفاق على الأرصد السميكية المتفردة في أعالي البحار من جانب جميع دول العلم، بما في ذلك في المناطق التي لا توجد فيها حاليا منظمات إقليمية مختصة لإدارة مصائد الأسماك، من أجل إدارة مصائد الأسماك هذه.

ولا يزال تخفيض القدرة الزائدة لأساطيل الصيد العالمية يمثل أولوية عالية للولايات المتحدة. ولذلك يسرنا أن يحث مشروع قرار هذا العام الدول على الالتزام بسرعة تخفيض قدرة أساطيل الصيد العالمية إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصد السميكية. وسنشجع على التنفيذ الكامل لهذه العبارات كما فعلنا بالنسبة لنصوص أخرى استخدمت في القرارات السابقة.

بالحيطات. ونعتقد أن هذا يبشر بالخير فيما يتعلق بمناقشتنا التي ستجري في الفريق العامل المخصص في هذا الربيع. كما نتطلع إلى مناقشتنا التي ستجري بشأن مسائل الأمن البحري والسلامة البحرية في العملية الاستشارية غير الرسمية التي ستعقد في الصيف القادم، والتي تشكل منتدى مفيدا للغاية لتناول آخر التطورات في مسائل المحيطات.

وكما أشير في الماضي، تُولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة لكفالة حرية الملاحة، وسلامة الملاحة، وحقوق المرور العابر، والمرور في الممرات البحرية الأرخيبيلية، والمرور البري وفقا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية قانون البحار. وفي هذا السياق، نشير مع التقدير إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مؤخرا في جمعية المنظمة البحرية الدولية والمناقشات الأخيرة التي جرت هناك.

ويتضمن مشروع قرار هذا العام بشأن مصائد الأسماك المستدامة أحكاما مهمة لتناول مسائل حرجية من قبيل مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه؛ وتقليل قدرات الصيد؛ وتنفيذ اتفاق الأرصد السميكية؛ وتنظيم ممارسات الصيد المدمرة؛ وغيرها من المسائل المهمة.

وربما كان من أكثر الجوانب أهمية في مشروع قرار هذا العام الأحكام المتعلقة بتنظيم قواعد صيد أسماك القرش، بما في ذلك الأحكام التي تدعو إلى تعزيز تنفيذ التدابير القائمة والنظر في اتخاذ مجموعة جديدة من التدابير لإدارة تلك الأرصد السميكية بصورة شاملة وفعالة. وفي مشروع قرار هذا العام، سعت الولايات المتحدة، مع بلدان كثيرة أخرى، للتوصل إلى نتائج قوية لمعالجة الفجوات الخطيرة الموجودة حاليا في إدارة المحيطات فيما يتعلق بالكثير من مصائد الأسماك. وننظر إلى الأحكام الواردة في مشروع القرار بوصفها خطوة أخرى إلى الأمام من مجموعة الخطوات الإيجابية الطيبة التي تتخذ في هذا الشأن. وسواصل العمل

كوهلر، نتقدم بالشكر لجميع الوفود على العمل الشاق الذي قامت به والتعاون الذي قدمته في تمكين المنسقة من التوصل إلى حل للقضايا الصعبة الكثيرة، والمساعدة على إنجاح مشروع القرار.

وأخيرا ألاحظ، كما أثق بأن الكثير من الوفود تلاحظ ذلك أيضا، أن اليوم يوافق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي أيار/مايو من هذا العام، حث الرئيس بوش مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أن يوافق على انضمام الولايات المتحدة إلى الاتفاقية خلال دورة الكونغرس هذه. ويسرنا أن نبليغكم بأنه منذ ذلك الحين قامت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالتصويت لصالح المعاهدة. وتنتظر المعاهدة الآن النظر فيها من قبل مجلس الشيوخ بكامل هيئته.

وفي الختام أود أن أعرض بعض الجهود التي بذلناها هنا في الولايات المتحدة لوضع حد لأنشطة الصيد المفرط، وتحديد الأرصدة السمكية لهذه الدولة وتشجيع الإدارة المسؤولة.

قبل شهرين فقط، وقّع الرئيس بوش أمرا تنفيذيا بحماية التجمعات الأمريكية من سمك القاروس وسمك ذئب القنوات - وهما نوعان شائعان من الأسماك التي يتم صيدها للأغراض الترويحية وما زالا يتعافيان من أنشطة الصيد المفرط. وينص الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس على حظر بيع أسماك القاروس وأسماك ذئب القنوات التي يجري صيدها في المياه الاتحادية.

وإننا لنشهد تحقيق نتائج للتحسن في إدارتنا مصائد الأسماك البحرية في الولايات المتحدة.

فقد أعيدت إلى المستويات المنتجة أرصدة هامة مثل المحاريات البحرية وسمك أبو سيف في المحيط الأطلسي. ومنذ عام ٢٠٠١، تمت إزالة ٢٩ رصيда من قائمة الإفراط في صيد

وفيما يتعلق بالصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، يقر مشروع القرار بالجهود المتواصلة التي بُذلت طوال العام الماضي لمعالجة هذه المشكلة، ولكننا يجب أن نعمل على إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. إن المفاوضات القادمة بشأن وضع نظام لدولة الميناء ملزم قانونا توفر فرصة قيمة لفرض ضوابط أشد قوة. وفي تلك العملية، التي تجرى تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نريد أن نرى دولة الميناء تتخذ تدابير أقوى لمنع الرسو والشحن العابر في موانئها للأسماك التي يتم صيدها بالمخالفة للنظم الرقابية التنظيمية القائمة.

وما زلنا نرى أن مشروع القرار السنوي المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة صك هام يستطيع المجتمع الدولي عن طريقه أن يبرز المسائل ذات الأهمية ويحدد سبلا لمعالجة هذه المسائل. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا أردنا أن نكفل استدامة الأرصدة السمكية العالمية. إن مختلف المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بوصفها الهيئات ذات المسؤولية التنظيمية المباشرة عن إدارة مصائد الأسماك التي تقع في نطاق اختصاصها، هي التي يجب أن تضطلع بهذا العمل، وأن تنفذ بذلك الإرشاد الذي توفره قرارات الجمعية العامة للمجتمع الدولي. ونحث كل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على أن تتخذ إجراءات ملموسة، في الوقت المناسب، لإعمال النداءات الصادرة عن هذه الهيئة من أجل كفالة الفعالية في حفظ وإدارة الأرصدة المستهدفة، بهدف التقليل إلى أدنى حد من الصيد العرضي للأنواع غير المستهدفة والتخفيف من حدة الآثار السلبية لأنشطة صيد السمك على البيئة البحرية الأوسع.

وتفخر الولايات المتحدة مرة أخرى بأن تكون منها السيدة هولي كوهلر، منسقة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الخاص بمصائد الأسماك. وبالنسبة عن السيدة

الإطار القانوني لجميع الأنشطة التي يضطلع بها في المحيطات، ومنذ اعتماد الاتفاقية، ظلت تتسم بأهمية قصوى في ما يتعلق بشؤون المحيطات.

وبينما تبرز تحديات جديدة ويزداد الاعتراف بأهمية المحيطات والبحار، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا الأهمية التي يوليها للمحافظة على سلامة الاتفاقية وأسبقيتها إطارها القانوني.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية مبدأ حرية الملاحة وحقوق المرور البريء والمرور العابر، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد رأيه الذي مفاده أن القوانين والأنظمة التي اعتمدها الدول المشاطئة للمضايق التي تستخدم للملاحة الدولية المتصلة بالمرور العابر خلال المضائق، وفقا للاتفاقية، لا يجوز أن تميز قانونا أو فعلا بين السفن الأجنبية ولا يجوز في تطبيقها أن تحدث التأثير العملي لمنع حق المرور العابر أو تعويقه أو الإخلال به. وإضافة إلى ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أنه ينبغي لدول الموانئ أن تمارس سيادتها في ما يتعلق بإدارة موانئها بطريقة غير تمييزية ومتسقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من القوانين الدولية ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق حيال التهديدات التي تمثلها القرصنة والسطو المسلح على الأطقم والسفن المشاركة في حركة المرور الدولية. ونرى في المقام الأول من الأهمية للمجتمع الدولي أن يشارك بفعالية، من خلال هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي ترتكب ضد السفن.

ويتمثل أحد التحديات الأخرى في مكافحة التدهور البيئي للمحيطات والبحار. وهذه المسألة أصبحت أولوية ملحة. ويلزم بذل جهد غير مسبوق بغية أن يتحقق، بحلول

الأسماك، ووضعت خطط لإعادة بناء أكثر من ٩٠ في المائة من الأرصد التي تعرضت للصيد المفرط.

كما أن حفظ الأراضي الرطبة أمر أساسي. ويقوم الرئيس بوش بتنفيذ استراتيجية لتحسين وتحديد واستبدال ٣ ملايين فدان من الأراضي الرطبة خلال فترة رئاسته. وتعمل هذه الأراضي الرطبة بوصفها مناطق طبيعية للتفريخ بمساعدة الأسماك الصغيرة على البقاء والنمو قبل توجيهها إلى المياه العميقة.

وتشكل هذه المبادرات وغيرها جزءا من استراتيجية الرئيس الشاملة لحماية التجمعات السمكية والمحافظة عليها ولجعل المحيطات أكثر نظافة وأكثر صحة وأكثر إنتاجية. وسوف يسعدني أن أناقش هذه المبادرات بتفصيل أكبر مع الوفود المهتمة من منطلق التعاون وتبادل الأفكار. ولأنه يحذوني الأمل، ويحدو الرئيس، في أن يسترجع الأشخاص العمل الذي أنجزناه هنا لحفظ مصائدنا للأسماك ومحيطاتنا وأن يقولوا "إننا نشعر بالامتنان لأن المواطنين المهتمين من جميع أرجاء العالم تضافروا من أجل حماية تراثنا".

**السيد ليموس غودينو (البرتغال) (تكلم**

بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية بوصفهما طرفا في اتفاقية قانون البحار. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحين للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويصادف عام ٢٠٠٧ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لافتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقدمت الاتفاقية إسهاما هاما في صون السلام والعدالة وإحراز تقدم لجميع شعوب العالم. وتحدد الاتفاقية

على التهديدات للأمن البحري والسلامة البحرية التي تمثلها القرصنة والسطو المسلح في البحار. وفضلا عن ذلك، ينبغي عدم التغاضي عن الخطر الذي قد يمثلته الإرهاب البحري. ونرى أن إحدى المسائل ذات الصلة الأخرى في سياق موضوع اجتماع العملية الاستشارية غير الرسمية لعام ٢٠٠٨ ستكون المناقشة التي ستجرى بشأن الهجرة غير الرسمية عن طريق البحر. وتنتقل إلى مناقشة بناء بشأن هذه المسائل في الاجتماع المقبل للعملية الاستشارية غير الرسمية.

كما أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لمشكلة تغير المناخ، ونشعر بقلق بالغ حيال الآثار السلبية للمشكلة بشكل رئيسي على البيئة البحرية وعلى التنوع الأحيائي البحري. ونرى أن تشجيع مشروع القرار الجامع لتعزيز الجهود المبذولة من أجل الحد من آثار تغير المناخ هو أمر حسن التوقيت وهام.

يلاحظ مشروع القرار على النحو الواجب مع الارتياح التقدم المحرز في أعمال لجنة حدود الجرف القاري. وفي هذا الصدد، بالنظر إلى العبء الثقيل للعمل المنتظر للجنة بسبب زيادة عدد الطلبات المقدمة إليها، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما طلب الدول الأطراف في الاتفاقية تعزيز قدرات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تعمل بوصفها أمانة اللجنة.

ومن التطورات الإيجابية الجديرة بالذكر إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار دائرة خاصة دائمة للتراعات المتعلقة بتعيين الحدود البحرية.

كما أن مشروع القرار يلاحظ على النحو الواجب عمل الفريق التوجيهي المخصص لعملية "تقييم التقييمات" واجتماعه الثاني. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا وجهة نظره المتمثلة في أهمية التقييم لتحسين التعاون بين وكالات الأمم

عام ٢٠١٠، تخفيض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. والمطلوب هو اتخاذ إجراء ملموس وشامل وحسن التوقيت في هذا الصدد.

إن الاتحاد الأوروبي أعرب، في منتديات مختلفة، عن قلقه البالغ حيال مسألتي حفظ التنوع الأحيائي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة وما زال يؤيد تأييدا تاما المبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد. وتنتقل في الربيع المقبل إلى عقد الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد الفريق بوصفه فرصة لدفع أعمال الجمعية العامة قدما في هذا المجال، ويحدونا الأمل في أن يؤدي عقد الفريق إلى تقديم استنتاجات وتوصيات ملموسة لاتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي.

ويظهر التزامنا بتطوير نهج محدد ومتسق ومتكامل نحو استدامة إدارة وحفظ المحيطات ومواردها في اعتماد سياسة بحرية متكاملة للاتحاد الأوروبي مؤخرا، وهي تسعى مشترك بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. والجزء الأول والأهم منها يتعلق باتخاذ نهج متكامل والبحث عن حلول مشتركة لتنشيط النمو الاقتصادي، مع منع تدهور البيئة في الوقت نفسه.

ومن الآليات الرئيسية المحددة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.27 العملية الاستشارية غير الرسمية. ونرحب بالمناقشة الحسنة التوقيت بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية، التي ستعقد خلال الاجتماع التاسع للعملية الاستشارية غير الرسمية الذي سيعقد في حزيران/يونيه المقبل. وينبغي أن تركز المناقشة، على سبيل الأولوية العليا،

مع الدول التي أعربت عن وجود مصاعب في الانضمام إلى هذا الصك الرئيسي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأن هذه الصعوبات يمكن معالجتها في إطار الاتفاق من خلال المرونة التي يوفرها لإيجاد حلول تراعي الخصائص الإقليمية في إدارة مصائد الأسماك والتحكم بها. وندعو شركاءنا لبدء هذا الحوار من خلال المشاورات غير الرسمية التي ستجريها الدول الأطراف في الاتفاق في العام القادم.

ومن المعروف الآن للجميع أن استدامة مصائد الأسماك تعني استدامة المحيطات. ويعكف الاتحاد الأوروبي على تنفيذ ما دعت إليه الجمعية العامة في العام الماضي فيما يتعلق بمعالجة ممارسات صيد الأسماك المدمرة في أعالي البحار وفي مياها. ونعمل أيضاً على تقوية نظامنا التنظيمي المتعلق بالحفاظ على أسماك القرش وإدارتها. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بتشديد الجمعية العامة في مشروع القرار على الحفاظ على أسماك القرش. وقد يكون هذا أحد المجالات التي تحتاج فيها إدارة مصائد الأسماك حقاً لتقوية فعالة لمواجهة تأثير التجارة النهم للربح بزعانف سمك القرش المربحة جداً. ويلزم الأخذ بنظام جاد لحفظ الأنواع التي تؤدي دوراً تنظيمياً أساسياً في سلسلة الغذاء البحري. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استعراض متابعة الدول لنداءات الجمعية العامة في هذا المجال خلال سنتين.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على العمل الذي أنجزته أثناء العام الماضي في إعداد التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار، الذي يمثل تجميعاً لا غنى عنه للتطورات الأخيرة. ونود أيضاً أن نشكر منسقي مشروع القرارين على الجهود المضنية التي بذلها للتوصل إلى توافق في الآراء.

المتحدة والهيئات الأخرى وبوصفه أساساً لتحسين عملية صنع السياسات المتعلقة بالمحيطات.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للتعاون الممتاز الذي أدى إلى صياغة مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك والمعروض علينا اليوم لاعتماده (A/62/L.24). ومن بين المسائل العديدة الهامة والملحة التي يعالجها القرار، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية وأولية خاصتين لنداءات الجمعية العامة وتوصياتها المتعلقة بمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

إن الربح هو ما يحرك الذين ينهبون البحار بصورة غير مشروعة. وعلى الدول المستوردة أن تعتمد تدابير فعالة لوقف استخدام أسواقها لتسويق منتجات الأسماك الناتجة من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويعني هذا الإجراء أن يفقد صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم قاعدته الاقتصادية. والاتحاد الأوروبي مستعد للقيام بدوره في هذه المهمة، وهو يعمل بالفعل على اتخاذ تدابير لتحقيق هذه الغاية، بما فيها وضع ضوابط فعالة على الموانئ أيضاً. ونرحب بالطريقة التي يبرز بها مشروع القرار أهمية هذه المسائل ونشجع شركاءنا الدوليين على العمل بتعاون لتدعم جهودهم بعضها بعضاً ولدعم العمل الجماعي من خلال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمات وترتيبات مصائد الأسماك الإقليمية. والاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة البلدان النامية على الحصول على احتياجاتها في مجال بناء القدرة للتصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والمساعدة على بناء مصائد أسماك مستدامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتوسع الكبير في المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية. ونكرر الإعراب عن تمسكنا بالتقيد العالمي بالاتفاق. وندعم دعماً كاملاً كل جهد لإقامة حوار

البحار، التي يسرقها البرازيل بمهارة، وجود صياغة تعبر عن تأثير تغير المناخ على المحيطات وتأثير ذلك على البيئة البحرية والتنوع الحيوي في البحار.

وتشكر الجماعة الكاريبية الأمين العام على تقريره الشامل، الوارد في الوثيقة A/62/66، عن المسائل المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار. وقد أحاطت الجماعة الكاريبية علماً باهتمام بمختلف عناصر التقرير، لا سيما تلك التي تتناول الحفاظ على الموارد الحية البحرية وإدارتها، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

وإدارة مصائد الأسماك البحرية، وتنفيذ نتائج مؤتمر عام ٢٠٠٦ الاستعراضي لاتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥ وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان استدامة مصائد الأسماك جميعها ميادين لا تزال بحاجة للاهتمام، لأن استمرار صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لا يزال مصدر قلق للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. كما أن المشاركة في العلوم والأبحاث البحرية مهمة أيضاً، ولا تزال ندعم نقل التكنولوجيا التي من شأنها أن تساعد الدول، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على المشاركة في هذا النوع من النشاط.

ومن الجوانب الهامة للعمل في المحيطات المحكمة الدولية لقانون البحار. وقد احتفلت المحكمة هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. ونود أن نشيد بالمحكمة على العمل الذي أنجزته في معرض التأكد من النهوض بولايتها بفعالية منذ إنشائها. والجماعة الكاريبية مسرورة بشكل خاص للعمل الذي تقوم به المحكمة حالياً لزيادة التوعية بولايتها القضائية، بما في ذلك مبادرة المؤسسة الدولية لقانون البحار لعقد ندوة هامبورغ بشأن الولاية القضائية للمحكمة. ولدعم الجهد الذي تبذله المحكمة لزيادة التوعية بدورها، كان من دواعي سرور جامايكا أنها استضافت

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهاييتي، وبلدي جامايكا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إهوزو (بنن).

إن الجماعة الكاريبية مسرورة بشكل خاص لمناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال اليوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في خليج مونتيجو، جامايكا، في عام ١٩٨٢.

والاحتفال باليوبيل الفضي لتلك المناسبة التاريخية والهامة يذكّرنا مرة أخرى بالأهمية البالغة للمحيطات والبحار، بوصفها التراث المشترك للبشرية وبأهميتها البالغة لتنمية العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ليست غير مدركة لمنافع هذه الاتفاقية، ونحن سعيون بأن جميع أعضاء الجماعة الكاريبية دول أطراف في هذه الاتفاقية.

وقد قلنا في هذا المنتدى وفي منتديات أخرى، إن وجود البحر بالنسبة للجماعة الكاريبية أكثر من مجرد تعريف جغرافي، لأن البحر الكاريبي والمحيطات المجاورة له أشياء لا غنى عنها لوجودنا. ولذلك، نحن مقتنعون بالحاجة الملحة إلى الحفاظ على المحيطات وحمايتها وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية، وكذلك بالقدرة على تشاطر مواردها. ولذلك، نلاحظ بقلق الآثار الضارة التي تخلفها ظواهر من قبيل تغير المناخ على محيطات العالم. ويشجعنا في المداولات الأخيرة بشأن مشروع القرار الشامل المتعلق بالمحيطات وقانون

وسلامة الملاحة عنصر مهم جداً في تشجيع نمو التجارة البحرية. ويجب أن تشكل طرق الملاحة الآمنة والمأمونة والخالية من الجرائم، وتطبيق القواعد والمعايير الدولية لتحسين سلامة النقل البحري، جزءاً من برنامج شامل يهدف إلى حماية التجارة البحرية. ولذلك، نرحب بالتطورات الأخيرة التي تهدف إلى تحسين الهياكل التنظيمية التي تحكم سلامة الملاحة.

ومما له أهمية رئيسية لمنطقة الكاريبي الخطر الذي يشكله نقل المواد المشعة بجرأ. ولا تزال منطقتنا قلقة من العواقب الوخيمة المحتملة على الحياة والصحة، وكذلك على اقتصاداتنا، في حالة وقوع حادث أثناء نقل المواد المشعة بجرأ. إذ يواجه نظام المنطقة الإيكولوجي البحري الهش خطر التعرض لضرر لا يمكن إصلاحه، وبالتالي يتعرض الرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة لأضرار كبيرة.

وفي حين أننا نسلم بمبادئ حرية الملاحة والمرور البريء فإننا لا نزال نحث الدول المعنية بالأمر على عدم استخدام البحر الكاريبي كطريق عبور لشحنات المواد النووية. ونحث المنظمة البحرية الدولية أيضاً على مواصلة وضع معايير لسلامة السفن، ونحث على التوصل لاتفاق بشأن آلية تعويض قابلة للتطبيق لتعويض الدول الساحلية في حالة وقوع حادث.

ولذلك، نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة، كما أشير أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٦. والمناقشات غير الرسمية بشأن الاتصالات المتعلقة بنقل المواد المشعة بأمان، التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بين دول النقل البحري والدول الساحلية ذات الصلة، تطورات تجد منا أحر الترحيب. ونحث على مزيد من الحوار

حلقة العمل الإقليمية الثانية المتعلقة بتسوية المنازعات، التي نظمتها المحكمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل من هذا العام.

ووفرت حلقة العمل الثانية هذه تبادلاً ثرياً للآراء ووسعت معرفة جميع المشاركين بالمنازعات المتعلقة بقانون البحار. ووفرت مجالات للمشاركة في مناقشة نطاق واسع من المسائل، بما فيها المسائل المتعلقة بتحديد الصلاحيات على المناطق البحرية، وتحديد الخطوط الأساسية وتقديم المنازعات إلى المحكمة. وكانت مفيدة بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة، التي شاركت بهمة قوية.

وعمل لجنة حدود الجرف القاري مهم بالنسبة لنا، تمشياً مع دورها بموجب أحكام الفقرة ٨ والفقرة ٧٦ من الاتفاقية، بأن تتلقى معلومات من الدول الساحلية التي تسعى في إطار الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٠٩، إلى مد سلطتها القضائية على الجرف القاري إلى مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض مياه البحر الإقليمية. ونتيجة لذلك، يجب اتخاذ خطوات عاجلة الآن لتحسين أساليب عملها. ومن المحتم اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يكون عمل اللجنة جيد التوقيت ويتسم بأداء فعال.

ولا نزال ندعم أيضاً توفير الموارد في إطار الصندوق الاستئماني المنشأ بقرار الجمعية العامة ٧/٥٥ لمساعدة أعضاء اللجنة من البلدان النامية على المشاركة في دوراتها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول التي بوسعها الإسهام في الصندوق إلى أن تفعل ذلك.

تمثل التجارة البحرية عنصراً هاماً في النشاط التجاري العالمي. وكما جاء في تقرير الأمين العام، استمر نمو التجارة العالمية المحمولة بجرأ، حيث وصلت ٧,١١ بليون طن من السلع. والتجارة البحرية مهمة بشكل خاص لنمو وتنمية منطقة الكاريبي.

وسلامة الأشخاص في البحر أحد الشواغل، لا سيما بالنسبة للمشاركين في المهجرة غير المشروعة أو المعرضين للافتتان بسحر المهرين ومهربي البشر. ونحنى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة دوره الفعال في الترويج لإنشاء إطار مؤسسي شامل للتعاون بشأن المسائل المتعلقة بالسواحل والمحيطات والبحار. وأعماله الرامية إلى إشراك الحكومات في الجهود التي تبذل لحماية البيئة الساحلية والبيئة البحرية لها أهمية خاصة لمناطق مثل منطقة الكاريبي، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استغلال الموارد البحرية.

وفي منطقة الكاريبي الكبرى، يواصل برنامج بيئة الكاريبي تطبيق التوجيهات الاستراتيجية الستة الخاصة ببحار المنطقة من خلال استراتيجية برنامج بيئة الكاريبي، التي مدتها خمس سنوات. ونلاحظ عقد الاجتماع الحكومي الدولي الثاني عشر في خليج مونتيجو، في جامايكا، أثناء الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويوفر هذا الاجتماع فرصة لتقييم المشاريع والأنشطة التي نُفذت أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويُمل بذل كل جهد لاستخدام التقييم لتحديد الميادين التي تحتاج إلى تحسين.

ونلاحظ أيضاً اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٧/٦١، المعنون "نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة". وكما جاء في القرار، ناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة للبلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية في الجهود التي تبذلها لضمان حماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث من السفن.

وستكون هذه المساعدة مطلوبة بشكل خاص لمعالجة إلقاء النفط وسائر المواد الضارة بصورة غير مشروعة، وإلقاء النفايات الخطرة بصورة غير مشروعة أو تسربها عرضاً، مما يشكل انتهاكاً للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة،

بين هذه الدول، وتنتقل إلى وضع معايير وآليات يتفق عليها الطرفان لضمان مزيد من التعاون.

ونلاحظ في هذا الصدد العمل الذي اضطلعت به المنظمة البحرية الدولية لتعزيز سلامة الملاحة والوقاية من وقوع الحوادث وحماية البيئة. وينبغي أن أذكر هنا أن دولتين عضوين في الجماعة الكاريبية، هما جامايكا وجزر البهاما، قد انتُخبتا مؤخراً لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية مسألة مثيرة للقلق، وتوفر سفن الشحن وسيلة نقل لإيصال هذه المخدرات غير المشروعة. وللتصدي بفعالية لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أعربت منطقة الكاريبي، بالتعاون مع رؤساء الوكالات الوطنية المسؤولة عن إنفاذ قوانين المخدرات في المناطق الأخرى، عن دعمها لتقوية التعاون على إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ولاحظت الجماعة الكاريبية باهتمام اعتماد المنظمة البحرية الدولية المبادئ التوجيهية المنقحة لمنع وقوع تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها الكيميائية على السفن التي تعمل في حركة السير الدولية.

وفي حين أننا نشجع اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون على اعتراض المخدرات في البحر الكاريبي، فإننا يجب أن نكرر القول إن التعاون ينبغي أن يقتصر على الشواغل المتعلقة بتهريب المخدرات. وينبغي أن يشمل هذا التعاون وتلك المبادرات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تهدد استقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى إلى مساعدة دول المنطقة في جهود الاعتراض التي تبذلها، لا سيما مساعدتها على امتلاك المعدات والسفن. وتعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للبلدان التي قدمت المساعدة في هذين الميدانين.

المشاركة الكاملة في أعمال السلطة. فالحضور والمشاركة الكاملان لا يعززان مصداقية وشرعية هذه السلطة فحسب، ولكنهما أيضاً يحسنان نوعية عملها. وفي هذا الصدد، نُذكر بالفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦١، التي تحث فيها الجمعية العامة جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على حضور الدورات التي تعقدها السلطة، وتهيب بالسلطة أن تواصل استكشاف جميع الخيارات، بما في ذلك مسألة مواعيد انعقاد تلك الدورات، لزيادة عدد الحاضرين في كينغستون وضمان المشاركة العالمية.

أخيراً، يسر الجماعة الكاريبية أن تلاحظ أن عدد الأطراف في الاتفاقية قد ازداد، وتشجع الدول، التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، على أن تفعل ذلك بغية ضمان القبول العالمي للاتفاقية.

#### السيدة أنويكامانو (تونغا) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثل في الأمم المتحدة، وهي: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباتي، وناورو، ونيوزيلندا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبلدي تونغا.

يشمل منتدى جزر الهادئ منطقة دول جزرية وهبت جمعياً مساحات واسعة من المحيطات المتداخلة وثروة من الموارد البحرية. وتنشاطر الهدف المشترك المتمثل في الاستفادة من قيمة موارد منطقتنا البحرية والبيئية وضمان استدامة هذه الموارد والحفاظ عليها وإدارتها، باعتبارنا مسؤولين مسؤولية مشتركة عن رعايتها. ولذلك، نرحب بالتدابير الجديدة التي تم الاتفاق عليها في مشروع قرار هذا العام بشأن استدامة مصائد الأسماك المتعلقة بالحفاظ على أنواع أسماك القرش وإدارتها إدارة مستدامة.

وكذلك التلوث من الأنشطة البرية، لأن هذا النوع من التلوث يشكل تحدياً للنظام الإيكولوجي الهش للبحر الكاريبي ويعرض للخطر استدامة وسائل عيشنا من الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. وأسهمت زيادة حوادث الكوارث الطبيعية، الناتجة جزئياً عن تغير حرارة الكرة الأرضية، في هذا التلوث نتيجة لزيادة المياه المتسربة من اليابسة بسبب زيادة هطول الأمطار.

وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية بتقييم النظام الإيكولوجي للبحر الكاريبي الذي نُشر مؤخراً، وهو إحدى عمليات التقييم دون العالمي التي أُعدت في إطار تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. وهذا التقييم مدعاة للقلق والأمل معاً. فهو يشير إلى الأخطار العديدة الموجودة والمحتملة التي تهدد البحر الكاريبي، ولكنه يبرز أيضاً السياسات والإدارة والصكوك القانونية التي بوسع بلدان المنطقة، وكذلك المجتمع الدولي، استخدامها لحماية البحر الكاريبي وسكان المنطقة الذين يعتمدون عليه في معيشتهم.

وترغب الجماعة الكاريبية في الإعراب عن دعمها لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ونعترف مع التقدير بالعمل الذي اضطلع به مكتب التنسيق في التدريب على المهارات والتعليم للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بإدارة المياه والصرف الصحي ومياه المجاري.

ولا يزال عمل سلطة قاع البحار الدولية ومجلسها مفيداً في العمل المتعلق بالتنقيب عن الكيريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن هذه السلطة أنشئت بموجب اتفاقية قانون البحار لتدير، باسم المجتمع الدولي، المنطقة ومواردها الواقعة خارج الولاية الوطنية، التي يشار إليها صواباً بأنها "التراث المشترك للبشرية". ولذلك، تواصل الجماعة الكاريبية الحث على

الجهود الرامية لضمان الاعتراف بقدر أكبر في مشروع قرار هذا العام المتعلق بالمحيطات، بتأثيرات تغير المناخ وزيادة حموضة المحيطات على البيئة البحرية. ونذكر أيضاً ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالتكنولوجيا الناشئة لزيادة قدرة مياه المحيطات على احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك تخصيب المحيطات.

ولا يزال أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ يرون أن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أعظم خطر يهدد استدامة موارد منطقتنا البحرية وبيئتها البحرية في المستقبل. ونؤيد بقوة دعوة مشروع قرار هذا العام إلى اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة هذه المسألة الملحة. ونلفت الانتباه إلى نجاح ممارسات إنفاذ القانون المشتركة الأخيرة، ونحث الشركاء على مواصلة العمل معنا في هذا المسعى المشترك والمفيد للطرفين.

وفي الاجتماع الذي عقده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في تونغا في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، اتفق ممثلو وخبراء بلداننا على إعلان بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه منطقتنا في إدارة مواردها السمكية. وينص إعلان فافو بشأن موارد مصائد الأسماك في المحيط الهادئ على أن: أسماكنا هي مستقبلنا، وهذا نداء قوي لاتخاذ نهج استراتيجي طويل الأجل لضمان إدارة هذه الموارد إدارة فعالة، بما في ذلك من خلال التمسك بالترتيبات والاتفاقات وتدابير الحفظ الإقليمية القائمة، وتقويتها. ومن شأن الإدارة الفعالة لمستويات الأرصدة السمكية المعرضة للخطر بصورة متزايدة أن توفر فوائد مستمرة لجميع بلدان المنتدى.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يزال أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ يعملون مع المشاركين الآخرين المهتمين في المفاوضات لإقامة المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. ويهدف الاتفاق إلى سد ثغرة مهمة

وللتطورات في شؤون المحيطات وقانون البحار أهمية رئيسية لبلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. ونعتبر المناقشة السنوية في إطار هذا البند من جدول الأعمال والقرارات المنبثقة عنه جزءاً لا يتجزأ من عملنا السنوي، يوفر فرصة فريدة لتقييم عملية تقوية إدارة المحيطات المستمرة، ووضع سلم أولويات لها. ونشكر منسقي مشروع القرارين على الطريقة القديرة التي أدارا بها المفاوضات، كما نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها وتنظيمها المفيد.

وقد ظلت مجموعتنا تقدر الدور الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها إطاراً دستورياً للتفاعل الإنساني مع محيطات وبحار العالم. ونرحب بزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، التي تذكرنا بأهمية الاتفاقية ونضجها وعالميتها المتنامية.

إن مياه منطقة جزر المحيط الهادئ، التي تغطي أكثر من ١٠ في المائة من سطح الكرة الأرضية، موطن لأرصدة سمكية ذات أهمية عالمية. والجزء الأكبر من هذه المنطقة البحرية الغنية إيكولوجياً يقع ضمن الولاية الوطنية لدول جزرية صغيرة نامية، كثيراً ما تضعف عزلتها الجغرافية وقلة عدد سكانها وافتقارها للخبرة الفنية رعايتها الناجحة للموارد البحرية. ولذلك، فإننا نذكر، على وجه الخصوص، أهمية مبادرات بناء القدرة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونرحب بالإشارات العديدة الواردة في مشروع القرارين إلى مختلف الجهود الموجهة لدعم وتوسيع تنفيذ الاتفاقية والاتفاق. وفي ضوء التحديات التي تنتظرنا في المستقبل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، نعتقد أن هذه المبادرات ستستدعي اهتمامنا المتجدد في السنوات القادمة.

وبالنسبة لمسألة أخرى ذات أهمية كبيرة لبلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، يسعدنا أننا شاركننا بفاعلية في

ولا نزال نؤيد عمل ودور عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية. ونرى أن هذه العملية عنصر لا غنى عنه من عناصر عملنا السنوي المتعلق بقانون البحار، وهي توفر منتدى مرناً ومتفاعلاً ومتكاملاً لتعميق فهمنا وتوفير المعلومات لعملنا غير الرسمي المتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار. ونتطلع أيضاً للاجتماع الثاني في عام ٢٠٠٨ للفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بالتنوع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية. وتوجد حاجة واضحة لمواصلة النظر، علانية وبشفافية، في النطاق الكامل للمسائل المتعلقة بإدارة وحفظ وتنظيم التنوع البيولوجي في أعالي البحار، بما في ذلك النظر في خيارات لوضع نهج دولي أكثر تنسيقاً.

ومن المهم جداً أن تتاح لجميع الدول، بما فيها دول منتدى جزر المحيط الهادئ، فرصة للمشاركة على قدم المساواة مشاركة فعالة في هذه المناقشات، لا سيما في ضوء أهمية هذه الموضوع لمنطقتنا وما بعدها.

#### السيد هوانغ شي ترونغ (فيت نام) (تكلم

بالانكليزية): تصبح المحيطات والبحار بصورة متزايدة حدوداً حيوية في جهودنا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة. ومنذ الدخول التاريخي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في عام ١٩٩٤، بذلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومعظمها دول أطراف في الاتفاقية، جهوداً لا تكل لتعزيز إدارة التنقيب في المحيطات والبحار واستغلالها لمنفعة البشرية. ولذلك، يرحب وفدي بإتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة ويولي أهمية كبيرة للموضوع قيد المناقشة.

ويحيط وفدي علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/62/66)، الذي كان أساساً جيداً للمناقشات في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في

في إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ. وقد عُقد اجتماعان آخران هذا العام. وفي حين أنه لا نزال توجد مسائل يتعين حلها، فإن المفاوضات تتقدم جيداً نحو إبرام اتفاق. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناشدة التي تضمنها مشروع القرار بشأن المحيطات لضمان الأخذ بنهج حذر ومسؤول تجاه استغلال الأرصدة السمكية إلى أن يتم تنفيذ تدابير الحفظ المؤقتة بالنسبة للمناطق التي من المحتمل أن يغطيها اتفاق بشأن إنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وهو لا يزال قيد المفاوضات.

ويوجد في منطقتنا عدد كبير من النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما فيها الشعاب المرجانية والفتحات الحرارية المائية والجبال البحرية المغمورة تحت الماء. ونرحب بالتقدم الذي أحرز هذا العام في تنفيذ تدابير الصيد في قاع البحار التي اتفق عليها في قرار العام الماضي بشأن مصائد الأسماك المستدامة. ونحن سعيون جداً بالتدابير المؤقتة القوية التي اتخذها جميع المشاركين في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

وإذا انتقل إلى الجوانب المؤسسية من عملنا، فإن مجموعتنا مسرورة بشكل خاص بالتغيرات الأخيرة التي أدخلت على إجراءات الوصول للتمويل المتاح من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم إعداد البيانات وتقديمها للجنة حدود الجرف القاري. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للذين شاركوا في المساعدة على تصحيح حالة كانت صعبة سابقاً.

وبصورة أعم، تعي مجموعتنا الحاجة إلى ضمان أن تعمل اللجنة بكفاءة وفعالية، ونرحب باعتراف مشروع قرار هذا العام بالحاجة إلى تحسين الموارد المتاحة لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في دورها الذي تقوم به كأمانة.

فيما بين الأطراف في الإعلان، سوف تخلق بيئة ملائمة للسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

ونشاط الدول الساحلية تقيّمها أن تعزيز السلامة البحرية والأمن البحري أمر شديد الأهمية لتطوير الملاحة والاتصال الدوليين. ولذلك انضممنا إلى البلدان الأخرى في منطقتنا في صياغة وإنفاذ اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا. وفي تنفيذ هذا الاتفاق، تقوم فييت نام بتبادل المعلومات من خلال مكتب تبادل المعلومات في سنغافورة التابع لاتفاق التعاون الإقليمي وتقوم بتطوير أشكال أخرى من التعاون مع الدول الأعضاء فيه.

ويتابع وفد بلدي عن كتب المفاوضات التي تجري في الدورة الحالية بشأن مشاريع القرارات بخصوص قانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. ومن دواعي السرور أن نلاحظ أننا، بالرغم من تباين الآراء والشواغل، التي جعلت المفاوضات صعبة جدا وتستغرق وقتا طويلا، استطعنا إكمال نصوص مشاريع القرارات المعروضة علينا الآن. ويؤيد وفد بلدي أن تقوم الجمعية العامة باعتماد مشاريع هذه القرارات.

**السيدة نجم (مصر):** أود في البداية أن أرحب بالتقارير التي أعدّها الأمين العام في الموضوعات المتعلقة بحالة البحار والمحيطات ومصائد الأسماك. كما أود الإعراب عن تقدير وفود مصر لجهود إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار في إعداد هذه التقارير ونشر المعلومات الواردة فيها وغيرها من المعلومات ذات الأهمية الخاصة.

تتم مصر اهتماما بالغا بالجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتطوير حالة البحار والمحيطات، ولفرض تدابير لضمان الاستخدام المستدام للبحار والمصايد وفي ضوء مساهمة موارد مصائد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والصحة البشرية في كثير من بلدان

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاجتماع الثامن لعملية المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار المعقودة في حزيران/يونيه من هذا العام.

ويظهر المضمون الشامل للتقرير وكذلك الآراء التي أعربت عنها الدول في الاجتماعين السالفي الذكر أنه ما زال هناك العديد من المسائل التي تستوجب اهتمامنا الجاد وتتطلب المزيد من التعاون الدولي بهدف التوصل إلى حلول مستدامة.

ومن الناحية العملية، وفرت الاتفاقية نظاما قانونيا دوليا شاملا وسليما للمحيطات والبحار، وتسهم بذلك في تعزيز السلم والأمن والتعاون وعلاقات الصداقة بين الدول، وفقا لمبادئ العدالة والحقوق المتساوية. ودستور المحيطات هذا معروف حق المعرفة بأنه صفقة متوازنة تعين التوفيق فيها بين المصالح المتنافسة. وتصب محاولة الحفاظ على سلامة الاتفاقية في مصلحتنا المشتركة.

وتعلق حكومة فييت نام أهمية كبيرة على الاتفاقية وتلتزم دائما باحترام أحكامها بحسن نية ومن خلال الإجراءات العملية. ونؤمن بأنه لا تستطيع دولة طرف، عند تنفيذ أحكام الاتفاقية، تجنب الخلافات أو النزاعات مع الدول الأخرى. ولهذا السبب، نرى من الأفضل أن يتم تبادل الآراء بهدف تحقيق تفاهم متبادل أفضل وتشجيع المشاريع التعاونية تماشيا مع أحكام الاتفاقية.

وبهذه الروح من التعاون واحترام سيادة القانون، انضمت فييت نام إلى الصين والبلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وتعتقد حكومة فييت نام اعتقادا راسخا بأن التنفيذ الناجح للإعلان، خاصة من خلال المشاريع المشتركة للبحوث العلمية البحرية وإنقاذ البشر والمراكب المعرضة للخطر في البحار التي تمت مناقشتها

استغلال هذه الموارد وإجراء البحوث عليها في الدول المتقدمة، دون تبادل المعلومات حولها مع الدول النامية، خاصة الموارد التي تستخدم في صناعة الأدوية والصناعات الأخرى التي تهم التنمية الاقتصادية. مما يقتضي إنشاء نظام فعال ومتكامل لتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز قدرات الدول النامية على إنشاء برامج لرصد المحيطات وتطبيق المعايير الخاصة بأكسدة البحار في إطار التنوع المناخي، وكذلك نقل تكنولوجيا المصايد الحديثة لتنفيذ المنهج التحوطي، ونهج النظام الإيكولوجي حفاظا على التنوع البيولوجي، وعدم المساعدة في تدمير الشعب والموائل المرجانية.

ومن هذا المنطلق، يؤكد وفد مصر أهمية استمرار دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية لإجراء الدراسات العلمية اللازمة وتقديم المساعدة الفنية للدول النامية للوفاء بالتزاماتها، ليس فقط في إعداد الخرائط الملاحية أو الوفاء بالتزاماتها لتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ولتقليل التفاعلات بين المصائد الصناعية والحرفية التي تؤدي إلى نفاذ الأرصد السمكية، ولكن أيضا للعمل على حماية أمن الملاحة البحرية عن طريق دعم المنظمة البحرية الدولية لقدرات دولة العلم والميناء لمواجهة أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن وحمايتها من الهجمات الإرهابية، سواء في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، أو في أعالي البحار، مع ضرورة نشر ثقافة الامتثال للالتزامات الدولية فيما يخص الصلة الحقيقية التي يجب أن تمارس دولة العلم بموجبها رقابة فعالة على السفن التي تحمل علمها.

ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة مع التطورات الجارية في عمل لجنة حدود الجرف القاري حتى الآن، الذي أصبحت الدول النامية تشعر بقدر كبير من القلق تجاهه، خاصة في

العالم خاصة في الدول النامية. غير أن أحد مصادر القلق العميق هو استمرار تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية الناجم عن الأنشطة البشرية على السواحل والاستغلال المفرط للمصائد البحرية، الأمر الذي يتطلب منا جميعا بذل مزيد من الجهد لاتخاذ تدابير حامية لوضع حد لصيد أنواع الأسماك المهددة بالانقراض ومنع الاتجار فيها، وفي مقدمتها أسماك الحوت والقرش.

وفي هذا الإطار، يرحّب وفد مصر بجهود منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة لحث الدول على تنفيذ أحكام الاتفاقية بأقصى قدر من الفاعلية، خاصة اتخاذ كافة التدابير لوقف صيد سمك القرش. كما يسعدني هنا الإشارة إلى أن مصر منعت صيد سمك القرش نهائيا منذ عام ٢٠٠٢ تطبيقا لخطة العمل الدولية ذات الصلة.

ويتطلب ذلك تعزيز دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ باعتبارها الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. ولعل الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على فتح باب التوقيع على الاتفاقية يشكل مناسبة ملائمة للبدء في تقييم تطبيق أحكام والفوائد التي عادت على الدول النامية منذ اعتمادها. وقد صممت بحيث يتسع نطاق الاتفاقية حتى لا تقتصر على ترسيم الحدود البحرية أو إعداد بعض البرامج التدريبية الخاصة بقانون البحار، ولكن لتوفر إطارا دوليا هادفا لتطبيق الدول لالتزاماتها الخاصة بالوقاية والحماية من التلوث البحري، ولتعزيز قدراتها - خاصة الدول النامية - على استغلال الموارد الطبيعية التي تقع في نطاق ولايتها الإقليمية، وفي المنطقة عبر سلطة قاع البحار لمنفعة البشرية كلها، باعتبار أن مواردها تراث مشترك للإنسانية.

لقد أظهرت التجربة العملية حتى الآن فشل الاتفاقية في تحقيق تطلعات الدول النامية في هذه المجالات. فقد تركز

لحماية المهاجرين، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنقاذهم عبر البحار. ويأمل وفد مصر في معالجة هذه المسألة في قرار الدورة القادمة.

والمسألة الخلافية الأخرى المثيرة للقلق هي عدم اعتراف عدد من الدول بأن اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ تمثل الإطار القانوني الذي ينظم مسألة الموارد الجينية البحرية الحية في مناطق أعالي البحار التي تتعدى الولاية الوطنية للدول الساحلية، مما يقتضي منا مراجعة أسلوب الإعداد للعملية الاستشارية بشكل أفضل يراعي مصالح كافة دول العالم، وبصفة خاصة مصالح الدول النامية، على غرار ما أوضحت مجموعة الـ ٧٧ أثناء العملية الاستشارية بضرورة إيلاء أهمية أكبر للجوانب القانونية للموضوعات محل الدراسة، وعدم الاهتمام بالجوانب العلمية وحدها، مع ضرورة تمثيل الدول النامية ضمن المتحدثين في حلقات النقاش بشكل أكبر.

وقبل أن أنهى بياني، سيدي الرئيس، أود التعبير عن تقدير وفد مصر لدور محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في تعزيز تسوية المنازعات الخاصة بالبحار والمحيطات بالطرق السلمية. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة الانتهاء من المشاورات حول تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل هيئة قضاة المحكمة الدولية لقانون البحار، قبل إجراء الانتخابات القادمة، إعمالاً لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتطبيقاً لأسس العدالة والديمقراطية.

وختاماً يؤكد وفد مصر ضرورة قيام الدول الأطراف في اتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥ بإعادة مراجعة أحكامها لأخذ تحفظات الدول غير الأطراف في الاعتبار، وخاصة الدول النامية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالصعود والتفتيش على متن سفن الصيد حتى تتمكن الأخيرة

ضوء انتهاء الدول المتقدمة من إعداد دراساتها العلمية اللازمة لطلب مد الحدود الخارجية للجرف القاري، وانتهاء اللجنة من تخصيص أجزاء كبيرة من أعالي البحار لاستغلال هذه الدول، بينما أدى القصور في التعاون الدولي وتقديم الدعم الفني للدول النامية إلى عدم تمكنها من دراسة إمكانيات منطقة الجرف القاري التابعة لها. وبالتالي لم تقدم بطلبات لمد حدود جرفها القاري، مما سيؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ عدالة التوزيع وعدم التوازن في حقوق الدول، كما وردت في الاتفاقية. لذلك يجب على جميع الدول التكاتف من أجل ضمان حصول الدول النامية على حقوقها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة، في هذا الخصوص.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه وفد مصر ضرورة استمرار المشاورات بين الدول لتعزيز التعاون حول المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات بهدف الوصول للتنفيذ الكامل للاتفاقية، وخاصة الأجزاء التي تحقق مصالح الدول النامية، فإننا نعبر عن القلق إزاء عدم اتفاق الدول أثناء عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار خلال حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وأثناء المشاورات غير الرسمية على مشروع قرار الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار على مسألتين غاية في الأهمية. أولهما، عدم الإشارة في قرار قانون البحار لهذه الدورة إلى حماية المهاجرين عبر البحار، خاصة في إطار استخدام بعضهم لقوارب غير آمنة لا تتحمل مخاطر السفر عبر البحار والمحيطات، مما يؤدي بحياة الكثير من المواطنين الذين يخاطرون بحياتهم باستخدام هذه الزوارق. لذلك يرحب وفد مصر بإطار سياسات الهجرة الذي اعتمدته الاتحاد الأفريقي بهدف تشجيع اتخاذ مزيد من التدابير الإقليمية لتنظيم الهجرة الشرعية، والحد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون عبر البحار. ويناشد وفد مصر الدول الأعضاء، خاصة في منطقة البحر المتوسط، بالعمل كذلك على تعزيز التعاون بينها

أن البلدان النامية، التي كانت في السابق تأمل بأن تستفيد من عمليات نقل التكنولوجيا لاستغلال مواردها البحرية، لم تستفد من النظام الجديد.

ومع ذلك، وبالرغم من جميع أوجه قصور اتفاقية قانون البحار، فإنها مازالت، بوصفها الدستور الفعلي للبحار، تشكل الإطار القانوني الذي يتم الاضطلاع في إطاره بجميع الأنشطة المتعلقة بالبحار والمحيطات وينبغي أن تظل كذلك. وما زالت تونس ملتزمة التزاما قويا بالاتفاقية وتنفيذها الكامل.

ونرحب في عام ٢٠٠٨ بعقد عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية. ومع التأكيد على اهتمام بلدي بهذه المسألة، فإننا نرى أنه سيكون من الأفضل تفادي أي ازدواجية في عمل الهيئات الدولية وتركيز مناقشتنا على المشاكل التي لم تلق بعد اهتماما كافيا.

ويشعر وفدي بالأسف لعدم التمكن، في مشروع قرار هذا العام بشأن قانون البحار، من تناول مسألة السلامة في البحار في سياق الهجرة غير القانونية عن طريق البحر. وهي ظاهرة تتخذ أبعادا منذرة بالخطر في العديد من مناطق العالم، وخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتنطوي على مشاكل خطيرة، منها مشاكل في مجال السلامة البحرية. وفي الواقع، وعلى النحو الوارد في عدة تقارير للأمين العام، فإن عددا متزايدا للأشخاص يقومون برحلات خطيرة بغية عبور الحدود الدولية بشكل سري. ويلاحظ باستمرار حصول الوفيات وحالات الاختفاء وغرق السفن - في كثير من الأحيان على أساس يومي - في المناطق المختلفة من العالم. وتعزى تلك الأخطار إلى أن هؤلاء الأشخاص يبحرون على متن سفن متداعية تفتقر إلى أي نوع من تدابير السلامة

من الانضمام إليه ولتعزيز التعاون من أجل حماية استدامة مصايد الأسماك والعمل على تنميتها.

**السيد منصور (تونس)** (تكلم بالفرنسية): إنني أشارك باهتمام كبير في مناقشة الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، وهما موضوعان يتناولان مسائل هامة للغاية، إن لم تكن حيوية، بالنسبة للأجيال الراهنة فضلا عن الأجيال المقبلة.

وفي البداية، أود أن أشكر الأمين العام وأن أهنيئ موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تقاريرهم المكتملة والمفيدة للغاية عن المحيطات وقانون البحار واستدامة صيد الأسماك، التي تقدم لنا صورة كاملة للتطورات التي حصلت مؤخرا في الحالة المتعلقة بهذين الموضوعين. كما أود أن أشيد بمنسقي مشروعي القرارين على جهودهما في إجراء المشاورات بشأن الموضوع.

ويتزامن النظر في هذا البند من جدول الأعمال هذا العام مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لافتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان إبرام الاتفاقية إنجازا هاما وتاريخيا بكل تأكيد. وفي وقت اعتماد الاتفاقية، بعثت أملا كبيرا، وخاصة بين البلدان النامية - وهو أمل بأن يسود القانون والنظام في البحار والمحيطات وأن تفيد الموارد البحرية البشرية بأكملها.

وتم إحراز تقدم ملموس وكبير في ذلك الاتجاه، ولكن علينا أن نلاحظ أن النتائج التي تحققت في مجالات معينة ما زالت لا تفي بتوقعاتنا وأن العديد من المشاكل ما زالت بدون تسوية. فالصيد غير القانوني وغيره من الأنشطة غير القانونية ما زالت تجري في العديد من أجزاء البحار. وهناك عدة دول لا تمارس السيطرة الكاملة على السفن والناقلات التي ترفع أعلام هذه الدول، والمشاكل المتعلقة بترسيم الحدود بعيدة جدا عن التسوية الكاملة. ويبدو

نظم الرصد والتحكم والمراقبة والآثار السلبية للإعانات المقدمة للصيد، على سبيل المثال لا الحصر.

وتذكرنا هذه الحقائق بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير على جميع المستويات لضمان الإدارة والاستخدام الناجع للموارد البحرية. وينبغي أن يُراعى في هذه التدابير التطبيق الواسع النطاق للمبادئ الوقائية والإدارة البحرية الرشيدة.

ويجب علينا أيضا أن نصر على ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيات البحرية، خصوصا في قطاع صيد الأسماك، بحيث تتمكن هذه البلدان بشكل أفضل من الوفاء بالتزاماتها، وممارسة حقوقها بموجب الصكوك الدولية، والاستفادة من مواردها البحرية.

لقد أصبحت ممارسة الدول للرقابة الفعالة على السفن التي ترفع أعلامها أمرا حتميا بشكل متزايد. وفي هذا السياق تؤيد تونس توصيات لجنة مصائد الأسماك، التي تهدف إلى تحديد معايير لتقييم دول العلم وتدابير محتملة تُتخذ ضد السفن التي ترفع أعلام الدول التي لا تفي بهذه المعايير.

وبالإضافة إلى المشاكل والتحديات العديدة التي تواجه الموائل والموارد البحرية، لدينا أيضا أثر تغير المناخ. ولم يكن من السهل التعامل مع هذه المشاكل في المشاورات التي أجريت فيما يتعلق بمشروع قرار بشأن قانون البحار وذلك بسبب الاختلاف المستمر في الآراء بين الوفود. وتؤيد تونس تماما فكرة إسناد مهمة إجراء دراسة دقيقة لتأثير تغير المناخ على صيد الأسماك والموارد البحرية إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حتى يتم تحديد الأساليب اللازمة للتكيف.

**السيدة نونيس موردوتشي (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): نلاحظ بارتياح كبير أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحتفظ بصلاحياتها وأهميتها، وأنها تعيد تأكيد

أو غير صالحة للملاحة إطلاقا. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض السفن لا تهرب إلى نجدتهم في البحر، أو حينما تفعل ذلك، يرفض منحهم حق النزول في أقرب ميناء. وتتواتر الأخبار بشأن تلك الحوادث بشكل متزايد في الصحافة الدولية وفي نشرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي الواقع أن الالتزام بمساعدة الأشخاص المكروين في عرض البحر لا يتم احترامه دائما، بالرغم من أنه وارد في القانون الدولي. وحينما يجري احترام هذا الالتزام، فإن هؤلاء البحارة كثيرا ما يواجهون صعوبات، بل واتهامات غير مبررة حالما ينزل الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة في أقرب ميناء. بالتالي يرى وفد تونس أن الجلسة المقبلة للعملية التشاورية يمكن أن تفيد في مساعدة الدول الساحلية على تحسين التنسيق والتعاون في هذه المجالات.

إن تدهور بيئة المحيطات والموارد البحرية هو مصدر قلق مستمر لتونس باعتبارها دولة ساحلية شبه محاطة ببحر متزايد الهشاشة. وتمثل الأنشطة المتصلة بالبحر مصدرا هاما لدخل عدد كبير من الأسر في بلدي. ولهذا يظل قطاع صيد الأسماك موضع اهتمام خاص، وهو ما جعلنا نضع استراتيجية إنمائية تقوم على الإدارة الرشيدة للموارد البحرية وتوطيد العمل في بحوث العلوم التطبيقية وتشجيع الاستزراع السمكي.

ومما يثير القلق أن نلاحظ رغم الجهود التي تُبذل من أجل الصيد القابل للدوام أن الصيد غير القانوني - غير المعلن وغير المنظم - ما زال يزدهر ويفلت من العقاب في مناطق كثيرة من العالم، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للأرصدة السمكية والموائل البحرية، الأمر الذي يقوض بدوره اقتصادات عدة دول، لا سيما اقتصادات البلدان النامية. ولقد صارت مكافحة هذه الممارسات أمرا صعبا بسبب افتقار دول العلم إلى التفتيش والجزاءات، وبسبب ضعف أداء

الذي يمنع كوبا من أن تصبح طرفا في الاتفاق هو قلقنا إزاء آلية الزيارات وعمليات التفتيش على متن سفن الصيد، والتي أنشئت بموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من ذلك الصك.

ولا نود أن نختتم كلمتنا دون أن نعرب أولا عن التقدير للعمل الذي قام به منسقو مشاريع القرارات التي ستعتمد بشأن هذه المسألة. وبالمثل، ونظرا للأهمية المتزايدة لقضية المحيطات وقانون البحار، نود أن نطلب للاجتماعات غير الرسمية للتفاوض على مشاريع القرارات هذه أن تغطي بخدمات المؤتمرات والترجمة الكاملة وأن يُحرص على عدم تزامن تلك الاجتماعات مع اجتماعات اللجنة السادسة، وهو ما يؤثر بلا شك على مشاركة الوفود في هذه المفاوضات.

**السيد موالا (ناميبيا)** (تكلم بالانكليزية): يسر ناميبيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/62/L.24 المعنون "استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة"، ومشروع القرار A/62/L.27 المعنون "المحيطات وقانون البحار".

يتناول مشروع القرارين هذان قضايا هامة بالنسبة لناميبيا. ويسرنا أن يعيد مشروع القرار المعني بمصائد الأسماك مرة أخرى تأكيد أهمية الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. ويسعدنا بالمثل أن مشروع القرار هذا يشدد على ضرورة تعزيز التعاون الحكومي الدولي، بما في ذلك التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك من أجل تحسين حفظ وإدارة موارد

طابعها العالمي وأهميتها الفائقة في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

ويشدد وفد بلادي تشديدا خاصا على ضرورة تعزيز التعاون الدولي بين جميع الأطراف المؤثرة على إدارة البحار والمحيطات، بما في ذلك تبادل المعارف وبناء القدرات. فهذه جوانب حيوية للبلدان النامية.

وبالنظر إلى جغرافية بلدي فإن المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار هي ذات أهمية خاصة. ورغم الصعوبات الاقتصادية الخطيرة بذلت كوبا ولا تزال تبذل جهودا هائلة في تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية من أجل تحقيق التنفيذ المتسق والفعال لأحكام الاتفاقية.

وتضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطارا قانونيا ملائما ومقبولا عالميا ينبغي من خلاله القيام بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ولذلك نود أن نسترعي الانتباه إلى السياسات والمبادرات التي تقوض نظام الاتفاقية، مثل الإدارة الحالية للاستخدامات الجديدة المستدامة للمحيطات، بما في ذلك حفظ وإدارة التنوع البيولوجي لقاع البحار خارج حدود الولاية القضائية الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تلتزم بالمبادئ التي وضعتها الاتفاقية، والتي تنص على وجوب إجراء البحوث العلمية البحرية في المنطقة الخارجة عن السلطة القضائية الوطنية للأغراض السلمية حصرا ولصالح البشرية جمعاء.

وفيما يتعلق باتفاق الأرصد السمكية لعام ١٩٩٥ المعني بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، فإن كوبا ليست طرفا في هذا الاتفاق، ولكنها تمثل بحسن نية للأحكام الرئيسية في مجال الحفظ وللتشريعات المنصوص عليها في الاتفاق. والسبب الرئيسي

القانون سوف يستند إليه بعد إعداده لمقاضاة مواطني ناميبيا الذين يقومون بصيد السمك صيدا غير مشروع وغير مبلغ عنه.

وإذ نتقل الآن إلى مشروع القرار A/62/L.27، المتعلق بالمحيطات وقانون البحار؛ فإن من المناسب أن تعتمد الجمعية العامة هذا النص. وتؤيد ناميبيا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية وما يتصل بها من اتفاقات. فهذه الجهود ستساعد على تحقيق أهداف إقامة نظام قانوني، يعزز استخدام المحيطات سلميا والاستفادة من مواردها استفادة منصفة ومجدية، والحفاظة على مواردها الحية وحماية البيئة البحرية وصونها.

والواقع أن البيئة البحرية تواجه تحديات سترتب عليها، إذا لم يتم التصدي لها فورا وبفعالية، آثار بالغة على التنمية المستدامة لمصائد الأسماك والحفاظة عليها وإدارتها وعلى التنوع الأحيائي في البحار. ولهذا، فستواصل ناميبيا دعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية البيئة البحرية والحفاظة عليها. وهناك آليات سبقت إقامتها لهذا التعاون، منها برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار، وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة الموضوعة لمصائد الأسماك.

**السيد ليو زغمين (الصين) (تكلم بالصينية):** يولي الوفد الصيني أهمية بالغة لمناقشة الجمعية العامة للبند الخاص بالمحيطات وقانون البحار. وقد شهدنا، خلال العام الماضي، المنجزات والتحديات والتطورات في مجال المحيطات وقانون البحار. ويود وفد الصين إطلاع الجمعية على آرائه ورؤاه فيما يتصل بهذا الموضوع.

يعتمد الجنس البشري على المحيطات لبقائه ولتنمية، وينبغي أن نعتني خير عناية بموطننا المشترك. ومع سرعة تطور العلم والتكنولوجيا، تزداد باستمرار معرفة الشعوب

المصائد، ومكافحة صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة قدرات الصيد المفرطة.

وستواصل ناميبيا عملها البناء مع جميع الدول والهيئات الإقليمية والدولية المشاركة في تنظيم مصائد الأسماك لإنفاذ أحكام هذا القرار. والواقع أن ناميبيا قد وضعت فعلا صكوكا قانونية وسياسات، منها القانون ٢٧ لمواردها البحرية في عام ٢٠٠٠ والسياسات وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالموارد البحرية، التي توفر إطارا للتنمية وإدارة مسؤوليتين لمواردها البحرية. وقد وقعنا أيضا على عدد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية الخاصة بمصائد الأسماك، منها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ المعنية بقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، الخاص بالأرصدة السمكية واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ بشأن اتفاق الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ناميبيا جدا متقدمة في تنفيذ نظام رصد وطني بالساتل، قائم في باخرة لتأمين رصد حركات البواخر وأنشطة مصائد الأسماك في منطقتنا الاقتصادية وجرفنا القاري، كل الوقت. والقصد من هذا النظام أيضا هو تمكين ناميبيا من الامتثال لمقتضيات منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية والدولية، التي هي طرف فيها.

وعلاوة على ذلك، تولى الاعتبار لمطلب قانوني سيحظر على مواطني ناميبيا القيام بأنشطة لصيد السمك التي تنتهك قوانين مصائد الأسماك في دولة أخرى أو التي تسيء إلى فعالية تدابير الحفاظ والإدارة التي اعتمدها المنظمات الإقليمية لإدارة صيد الأسماك. وسيجري النظر كذلك في وضع تشريع يجعل من غير القانوني أن يقوم أي شخص خاضع لولاية ناميبيا القضائية باستيراد أو تصدير أو نقل أو امتلاك أو شراء أي أسماك تم صيدها أو امتلاكها بصورة تنتهك القوانين والمعاهدات أو الأنظمة الخارجية. وهذا

وعلى المجتمع الدولي أن يعزز التعاون والتنسيق المتكامل، وأن يدفع عجلة تقدم البحوث المتصلة بذلك، بحيث تقدم المشورة السديدة لاتخاذ القرارات.

وينبغي أن تظل اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢، الخاصة بقانون البحار الأساس القانوني والإطار الشرعي لجهودنا المبذولة للمحافظة على تناغم النظام البحري. وهذه الاتفاقية، التي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٥٥ - علما بأن القائمة لا تزال تتنامى - قد أثبتت تماما سمتها العالمية وحيويتها. وهي، بصفقتها وليدة مفاوضات واسعة النطاق أحراها المجتمع الدولي، توفيق بين شتى المصالح بطريقة متوازنة. وهي لا تزال الركن الأساسي لنا، لحل المسائل المستجدة ومواجهة التحديات الجديدة في شؤون البحار.

واعتماد الجمعية العامة القرارات المتصلة بذلك في الدورة الجارية له مغزى هام للمحافظة على تناغم النظام البحري. وقد تم تقديم مشروعين قرارين (A/62/L.24 و A/62/L.27)، بعد مفاوضات شاملة لاعتمادها، بفضل الجهود التعاونية البناءة لكثير من الوفود. وهنا، نود أن نشكر السفير هنريكه رودريغس فالي الابن ممثل البرازيل، والسيدة هولي كويلر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، لكل ما بذلاه من جهد لإعداد هذين المشروعين، بصفتهما المنسقين. ونوجه آيات الشكر أيضا لموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لما قدموه من دعم قيم.

وفي الوقت الراهن، تواجه لجنة حدود الجرف القاري صعوبات حمة وتحديات هائلة، مع نشوء مشاكل كثيرة لم تكن مرتقبة عندما تمت صياغة الاتفاقية. ومن المتوقع أن تحتاج اللجنة إلى مدة طويلة لإنجاز استعراضها لكل ما قدمته البلدان.

وعلى غرار بلدان نامية أخرى، تنخرط الصين حاليا في أنشطة البحث بشأن ترسيم الحدود الخارجية للجرف

بالمحيطات والقدرة على الاستفادة منها وحمايتها. وفي وجه تحديات عصرنا هذا، غدا من الأمور المحتمة على كل البلدان أن تعمل معا للمحافظة على انسجام النظام البحري. لكن فعل هذا يفترض أولا وجود علاقة متناغمة بين البشر والمحيطات، لكيما تستديم فائدة المحيطات للبشر، ولكي يقوم البشر بالمحافظة المطردة على المحيطات.

وتستدعي المحافظة على تناغم النظام البحري احترام سيادة جميع الدول الساحلية وحقوقها السيادية وولايتها القضائية، فضلا عن احترام حقوق وحرية كل الدول الساحلية وغير الساحلية على السواء، في الاستخدام السلمي للمحيطات. وتستدعي اهتماما خاصا ومساعدات خاصة لأقل الدول نموا، الساحلية منها وغير الساحلية والمحرومة جغرافيا، لكي تتمتع جميعها بفوائد المحيطات وتستجيب بصورة أفضل للتحديات والكوارث الآتية من المحيطات. وينبغي للدول، في معالجاتها للمنازعات البحرية، أن تلجأ إلى الوسائل السلمية والتعاون السلمي بغرض المحافظة على سلام البحر وهدوئه.

وفي المحافظة على تناغم النظام البحري، ينبغي التمييز بصورة رشيدة بين الحقوق والمصالح في مجالات الولاية القضائية الوطنية والمجالات الواقعة خارج نطاقها بحيث تتمكن الدول الساحلية من أن تمارس - من جهة - حقوقها السيادية وولايتها على الجرف القاري الذي يمتد بصورة طبيعية من أراضيها؛ وأن تتجنب، من جهة ثانية، التعدي على مناطق قيعان البحار الدولية - فهي تراث البشرية المشترك - نتيجة توسيع جرفها القاري إلى ما يتجاوز الـ ٢٠٠ ميل بحري.

وينبغي، في المحافظة على تناغم النظام البحري، إقامة التوازن بين المحافظة السليمة على المحيطات وبين الحماية الرشيدة لها، من دون ترجيح كفة إحداها على الأخرى.

عن العقيدات الغنية بالكوبالت والكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها. وينبغي للقواعد التنظيمية المعنية بالتنقيب والاستكشاف في قاع البحار أن تحسد المبدأ المتمثل في الإرث البشري المشترك، مع مراعاة مسائل مثل المصالح الاستثمارية لجميع البلدان، لا سيما مصالح المقاتلين المحتملين. ويشكل التنقيب والاستكشاف عملاً يتطلب قدراً كبيراً من التخصص، وتقنية عالية، وينطوي على مخاطر استثمارية هائلة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لحماية البيئة والمحافظة على النظم الإيكولوجية. وبالتالي، تمثل صياغة القواعد التنظيمية عملية لزيادة دراية بني البشر بهذين الموردين ووسيلة للتوفيق بين مصالح البلدان. وسيوفر العمل المتعلق بالقواعد التنظيمية عن نتائج مثمرة عندما تكون لدينا دراية كافية بخصائص هذين الموردين وعندما يتم فهم العلاقات بين الشواغل المختلفة للبلدان على نحو مناسب.

وفي الوقت الراهن، لدى الناس قدر أكبر نسبياً من الدراية بالعقيدات الغنية بالكوبالت مقارنة مع الكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن، التي لبني البشر معرفة محدودة للغاية بها. وذلك هو السبب في أن صياغة القواعد التنظيمية بشأن العقيدات الغنية بالكوبالت واجهتها مصاعب أقل، وذلك هو ما يعطينا الأمل في تحقيق التقدم في وقت مبكر. ونتوقع أن تبذل السلطة الدولية لقاع البحار مزيداً من الجهود في هذا الصدد.

وباعتبار المحكمة الدولية لقانون البحار جزءاً من الآلية التي وضعتها الاتفاقية من أجل تسوية النزاعات، فهي تضطلع بدور هام في التسوية السلمية للنزاعات البحرية وصون النظام والاستقرار البحريين الدوليين. ويدل نجاح المحكمة في تناول قضيتين متعلقان بالإفراج السريع عن السفن

القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. ويؤمن وفد بلدي بأن ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري حق من حقوق الدولة الساحلية بموجب القانون الدولي، كما أنه مرتبط بالمصالح المتكاملة للمناطق الدولية لقاع البحار.

ولدى تناول هذه المسألة، لا بد من كفالة أن تتبع اللجنة في عملها نهجاً جدياً وعلمياً ودقيقاً وتفي بولايتها وبصورة تامة وصادقة وفقاً للاتفاقية. وينبغي ألا نطالب اللجنة بمجرد تسريع وتيرة عملها بغض النظر عن عوامل أخرى، لا سيما على حساب النهج الذي أشرت إليه من فوري والذي ينبغي أن تعتمده في عملها.

وقد أظهرت الخبرة أنه كان من الصعب تحيّل التعقد والصعوبة المتأصلين في عمل الترسيم إبان صياغة الاتفاقية. وبالتالي، من غير الواقعي أن نطالب الدول الأطراف بتقديم طلباتها في غضون الأجل المحدد بموجب الاتفاقية والقرار الصادر عن اجتماع الدول الأطراف. وتواجه البلدان النامية قدراً أكبر من الصعوبات في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى أن اللجنة ستحتاج إلى وقت طويل لإنجاز عملها الاستعراضي، من الواضح أنه لم يعد أي مغزى للموعد النهائي المفترض المتمثل في أيار/مايو ٢٠٠٩.

ونقترح أن يتم في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في السنة المقبلة استكشاف مختلف السبل والوسائل - بما في ذلك تأجيل الموعد النهائي لتقديم الطلبات - لكفالة أن تنجز اللجنة عملها بشأن ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري التي تتجاوز مسافتها ٢٠٠ ميل بحري على نحو منظم، وأن يصمد عملها العلمي في وجه الزمن.

وفي السنوات الماضية، ركزت السلطة الدولية لقاع البحار عملها على صياغة القواعد التنظيمية بشأن التنقيب

حرية الملاحة في البحار، وينبغي أن تمتثل له جميع الدول. ونأمل أن تتم المحافظة على هذه النظم التي تنص عليها الاتفاقية. وينبغي أن تكون القوانين والأنظمة التي تسنها أي دولة ساحلية متفقة مع الاتفاقية، وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، وينبغي ألا تخل بمبدأ حرية الملاحة.

وما برحت الحكومة الصينية تولي اهتماما بالغاً لمسألة التلوث الناجم عن السفن وتعالجها بصورة نشطة، بما في ذلك انبعاثات غاز الدفيئة من السفن. ونؤمن بأن مفتاح معالجة هذه المشكلة يتمثل في احترام مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي تنفيذ أحكام بروتوكول كيوتو ذات الصلة بصورة صادقة.

وينبغي إثارة هذا المبدأ في المناقشات ذات الصلة داخل المنظمة البحرية الدولية، ولدى إدخال التعديلات على المعاهدات ذات الصلة. وتلاحظ الصين وتدعم الدور الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية في ذلك الصدد. ونحن على استعداد لتعزيز التواصل مع بلدان أخرى في ما يتعلق بمعالجة التلوث الناجم عن السفن في إطار جهودنا لزيادة توطيد التعاون العملي في الجوانب المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

ويمثل سكان الصين خمس مجموع سكان العالم. وقد أدرك الشعب الصيني أنه إذا كان من المتوقع أن تجلب المحيطات منافع للبشر في الأجيال الحالية والقادمة، علينا أن نعمل بدون كلل للمحافظة على المحيطات. وتولي الحكومة الصينية أهمية قصوى للشؤون البحرية. وهي ملتزمة بالحماية السليمة والاستخدام الرشيد للمحيطات والتسوية المناسبة لقضية ترسيم الحدود البحرية مع البلدان المجاورة وغيرها من النزاعات البحرية من خلال المفاوضات السلمية. ونحن على استعداد للمشاركة في التعاون الدولي والعمل مع

والأطقم هذا العام على المركز الهام الذي تحظى به، وعلى ما قدمته، من إسهام في الشؤون البحرية الدولية.

وقد دأبت الصين على دعم عمل المحكمة منذ أمد طويل. ويؤسفنا أن القاضي بو غوانغجيان، ممثل الصين، استقال هذا العام من منصبه في المحكمة لأسباب صحية. وعينت الصين السيد جيغوا غاو كمرشح للانتخابات التي ستجرى خلال اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بغية شغل المنصب الشاغر. ويفي السيد غاو بجميع المؤهلات المطلوب توفرها في المرشحين المحددة في المادة ٢ من النظام الأساسي للمحكمة. وأؤمن بأنه، إذا انتخب، سيسهم إسهاما كبيرا في عمل المحكمة. وننتطلع إلى الدعم القيم لجميع الدول الأطراف.

وكان موضوع العملية الاستشارية غير الرسمية لهذا العام هو "حماية الموارد البحرية الجينية". وثبت أن المناقشات كانت مجدية للغاية. وفي البحث المتعلق بالموارد البحرية الجينية واستخدامها، ما زال هناك العديد من المسائل القانونية والسياسية المعقدة. كما يشمل العمل في هذا الميدان مجالات أوسع نطاقا وأكثر أهمية مثل حماية واستخدام التنوع البيولوجي. وتستحق جميع تلك المسائل أن يدرسها المجتمع الدولي بصورة جدية. ويأمل وفد بلدي أن يحقق فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام نتائج إيجابية في دورته الثانية.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الاتفاقية إلى تحقيقها في تيسير الملاحة البحرية. والنظام الذي أنشأته الاتفاقية لتنظيم المرور العابر في المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية، والمرور في المجاري البحرية الأرخيبيلية مهم لضمان

والأنشطة الطبيعية على البيئة البحرية والتنوع الإحيائي في البحار.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الأهمية المتعاظمة لتنفيذ الجزء الثاني عشر من الاتفاقية، الخاص بحماية البيئة البحرية وصونها باتباع نهج متكامل. وكما أكد تقرير الأمين العام في مقدمته للقسم الخاص بتغير المناخ، "تشكل المحيطات عنصرا أساسيا في النظام المناخي، إذ تؤثر مباشرة على المناخ وتتأثر بالتغيرات المناخية على السواء" (A/62/66)، الفقرة ٣٢٦). ومع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي، سيسهل تأثير هذا التغير من الآن فصاعدا مسألة سياسية رئيسية.

إن موناكو، بصفتها دولة ساحلية على بحر من أكثر البحار تأثرا في العالم، ظلت تولي أشد الاهتمام، منذ عهد الأمير ألبرت الأول في مطلع القرن العشرين، لتطور المحيطات والبحار. وقد قام الأمير ألبرت الثاني شخصيا، متبعا خطى جدّ أبيه، برحلة علمية إلى القطب الشمالي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ومكّنته هذه الرحلة من رؤية ما صنعه تغير المناخ بمحيط القطب الشمالي ودفعته إلى تشجيع البحوث العلمية في مجال آثار التلوث في المنطقة.

وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وبناء على مبادرة الاتحاد الروسي، نحتفل بعام قطبي جديد؛ ونوجه الشكر للوفود الراحبة في تأييد إدراج فقرتين جديدتين في ديباجة مشروع القرار الشامل، المقدم من كندا وموناكو (A/62/L.27). إن شدة تعرّض القطبين المتزايدة لتغير المناخ هي، لسوء الحظ، أمر ثابت، وهو واضح بصورة خاصة في المحيط المتجمد الشمالي، حيث يسرّع ذوبان الغطاء الجليدي من الاحترار العالمي.

ويعكس إعلان سالخارد، المعتمد في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس المنطقة القطبية

بلدان العالم الأخرى في إطار جهد مشترك لرعاية المحيطات - التي تمثل بيتنا المشترك.

ويمثل مشروعا القرارين اللذان ستعتمدتهما الجمعية العامة رد المجتمع الدولي على مختلف المشاكل والتحديات في مجال الشؤون البحرية. وستسهم الصين بقسطها، إلى جانب غيرها من البلدان الأخرى، في صون نظام بحري متناغم.

**السيد نوغس (موناكو)** (تكلم بالفرنسية): يمكننا أن نقيس الشوط الذي قطعناه منذ فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة، قبل ٢٥ عاما، إلى اليوم.

إن ما تتسم به الاتفاقية واتفاق الأمم المتحدة الخاص بأرصدة الأسماك من طابع عالمي ووحيدوي قد مكّن الدول من تطوير أنشطتها في مجال المحيطات والبحار. ولا تزال هذه الأنشطة تتنامى وتزداد تعقيدا مع كشف المحيطات والبحار عن ثروتها.

وتسهم المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية - السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، واللجنة الخاصة بمحدود الجرف القاري - في تطوير قانون البحار، ونودّ أن نثني ثناء خاصا على ما قامت به من عمل حاسم كل من هذه المنظمات.

وتشهد التقارير الأربعة للأمين العام المعروضة على الجمعية العامة بالطابع الواسع النطاق والفني للمسائل المتصلة بالمحيطات. وتحذوني الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لفتح باب التوقيع على الاتفاقية إلى أن أبدي بعض التعليقات على المحيطات والبحار باعتبارها مصدر توازن وثروة لكرتنا الأرضية.

إن رأي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قاطع فيما يتعلق بتأثير تركّز غازات الدفيئة على تغير المناخ. ولم يفت الجمعية العامة التعبير عن قلقها البالغ فيما يتصل بالآثار الضارة لتغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية

هذا المنتدى المتعدد الاختصاصات بيانات بشأن تَحْمُض المحيطات والنظر في أولويات البحث في المستقبل.

وأود أن أؤكد الأهمية التي يدليها وفدي لعملية التشاور غير الرسمية المفتوحة باب العضوية حول المحيطات وقانون البحار. وقد خُصص اجتماعها الثامن للموارد الجينية البحرية، وبيّن من جديد أن هذه الاجتماعات ذات طابع لا غنى عنه. ونرحّب باستمرار النظر في هذه المسائل في عام ٢٠٠٨ في الفريق العامل المتخصص المفتوح باب العضوية، لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة خارج مناطق الولاية الوطنية.

ولا يمكنني أن أختم بياني من دون أن أثني على مهنية موظفي إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار، وأن أشكرهم مجدداً على تفانيهم.

كان القصد من هذه اللوحة الموجزة تأكيد ما توليه موناكو لمسائل المحيطات والبحار من أولوية. ولهذا نولي أيضاً أهمية لمواصلة التعاون المتعدد الأطراف في جميع هذه المسائل.

**السيد سين (الهند)** (تكلم بالانكليزية): أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة، الخاصة بالمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار.

وتولي الهند أهمية قصوى لفعالية عمل المؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن لنا مصلحة تقليدية ملزمة فيما يتعلق بشؤون البحار والمحيطات بسبب امتداد شواطئنا البحرية ٤ ٠٠٠ ميل ووجود ١ ٣٠٠ جزيرة في مياها الإقليمية. ولذلك نتابع عن كثب عمل كل المؤسسات الفرعية في إطار الاتفاقية، أعني السلطة الدولية لقاع البحار واللجنة المعنية بحدود الجرف القاري.

ونهنئ رئيس اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري بما بذلته اللجنة من جهود برئاسته، للاضطلاع بالنظر في التقارير المقدّمة. ونشكره أيضاً، كما نشكر الأمانة العامة

الشمالية، وهو الاجتماع الوزاري الخامس لهذا المجلس، وأولويات رئاسة المجلس النرويجية، الاهتمام الخاص الذي يولي للتنمية المستدامة في ذلك الجزء من العالم. وينطبق النظام الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على المحيط القطبي الشمالي. ومن الأمور الأساسية أن يكون كل تدبير، يرمي إلى كفالة صونه، جزءاً من هذا الإطار.

وتولي سلطات موناكو أهمية بالغة للتعاون والتنسيق لصالح المحافظة على التنوع الإحيائي (البيولوجي) البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. إن محمية بيلاغوسي للشديدات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، التي أنشئت أصلاً باتفاق ثلاثي بين فرنسا وإيطاليا وموناكو، أصبحت الآن من مناطق البحر الأبيض المتوسط المحمية الخاصة، وهو بهذا ملزمة لجميع الأطراف في اتفاقية برشلونة.

وموناكو هي الجهة التي أودع لديها الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي. وقد نظر الاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة، الذي عقد في دوبروفنيك بكرواتيا، يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في مسائل منها الحد من الصيد العرضي للحيتانيات بالشباك العائمة وتخفيض تأثير الأسماك والمحافظة على الموئل وإنشاء مناطق محمية بحرية جديدة.

ويستدعي تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ دراسة أشمل لمسألة تَحْمُض المحيطات بسبب ما تشكله من مخاطر شديدة على بعض الأنواع. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن الندوة الثانية عن المحيطات في عالم يكثر فيه ثاني أكسيد الكربون بتركيزات كثيفة ستُعقد في متحف موناكو الخاص بعلم المحيطات من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وستُدرج في جدول أعمال

للوفاة من خطر إلحاق ضرر كبير بالبيئة البحرية، واحتوائه والتقليل منه.

والهند ملتزمة التزاماً كاملاً بحماية البيئة البحرية وحفظها، ولكننا نخذر من محاولات فرض نظام مرهق على نحو لا داعي له، لأنه سيكون عامل تثبيط لأي عمليات تنقيب أو استكشاف أخرى في المنطقة، وبالتالي، يقضي على الغرض الذي أقيمت السلطة من أجله. ونأمل أيضاً أن تحل بنجاح في الدورة القادمة للسلطة المسائل المتعلقة بأشكال القطع وقربها الجغرافي في المناطق المخصصة للاستكشاف.

وسنظل نتابع باهتمام تقارير أفرقة العلماء المتعاونة في مشروع كابلان، التي يمكن أن تساعد على إدارة تعدين العقيدات وتصميم المناطق البحرية المحمية في منطقة كلاريون - كليبرتون. ونرحب بإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار صندوق هبات لتعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية في مناطق قاع البحار الدولية. وسيدعم هذا الصندوق مشاركة العلماء والفنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية.

وقد ناقش الاجتماع الثامن لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار هذا العام مسألة الموارد الوراثية البحرية. والعلاقة التكافلية بين التنوع الحيوي في قاع البحار العميقة ونظامها الإيكولوجي يجعل كل موارد قاع البحار، الحية وغير الحية، تراثاً مشتركاً للبشرية. ولذلك، من الضروري تحديد المخاطر التي تهدد هذا التراث المشترك والاتفاق على أساس قانوني موضوعي لحفظ وإدارة التنوع الحيوي واستخدام الموارد البيولوجية وموارد الجينات الحيوية في قاع البحار العميقة وباطن تربتها. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً موقف مجموعة الـ ٧٧، المتمثل في أن جميع موارد المنطقة، بما فيها الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة

على تزويدنا بمعلومات مفصلة عن مسائل وعوائق شتى نشأت من تزايد عبء عمل اللجنة، والزيادة المرتقبة في عدد الوثائق التي ستقدم في السنوات المقبلة.

ولا بدّ، في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل عمل اللجنة، من التأكد من أن القرارات التي تتخذ لا تمس بالمهمة المسندة إلى اللجنة بموجب الاتفاقية. وبناء على ذلك، نؤيد كل التأييد الطلب المقدم من الدول الأطراف في الاتفاقية بأن يتخذ الأمين العام تدابير في الوقت المناسب، قبل الدورة الحادية والعشرين للجنة، لتعزيز قدرات إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تعمل كأمين للجنة، ولكفالة تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين للجنة عند نظرها في الوثائق المقدمة. ونؤيد أيضاً طلب اللجنة زيادة وقت العمل المخصص لها لعقد جلساتها العامة لتمكينها من تدارس العمل الذي أُجُز في اللجان الفرعية.

وبالنسبة لانتخاب أعضاء في اللجنة وفي المحكمة الدولية لقانون البحار، نأمل أن تتمكن الدول الأطراف في اجتماعها القادم من الاتفاق على الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الآسيوية والمجموعة الأفريقية بشأن توزيع المقاعد في هاتين الهيئتين، وفقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

وتشارك سلطة قاع البحار حالياً في وضع نظام قانوني للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت. ونحن ممتنون لدور السلطة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في المنطقة، وضمان تطوير الموارد المعدنية لقاع البحار على نحو مستدام بيئياً.

وقد انتهى مجلس السلطة من القراءة الأولى للقواعد التنظيمية المتعلقة بالكبريتيدات المتعددة الفلزات. إلا أن عدة مسائل متعلقة بحماية البيئة لا تزال قيد النظر، من بينها الإطار الزمني الذي يمكن فيه للسلطة اتخاذ تدابير مؤقتة

**السيد لوفالد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): قدّمت اليوم في أوسلو جائزة نوبل للسلام للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وآل غور. وقد منحت الجائزة للفريق وآل غور على الجهود التي بذلها لبناء ونشر قدر أكبر من المعرفة عن تغير المناخ الناتج من صنع الإنسان ووضع أسس للتدابير اللازمة لمكافحة هذا التغير أو تخفيفه.

ويشير تقرير التقييم الرابع، الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، إلى عدد من الاتجاهات المزعجة. ووفقاً لأفضل معرفة علمية متاحة، تثبت الآن أن من المرجح جداً أن غازات الدفيئة هي العامل الرئيسي لزيادة درجات الحرارة. وترتفع درجات حرارة المحيطات إلى عمق يصل إلى ٣٠٠ متر. ومن بين العواقب التي ستترتب على ذلك الارتفاع في مستوى مياه البحر، وتناقص نطاق الجليد البحري في المناطق القطبية وحدوث تغييرات كبيرة في النظم الإيكولوجية. وستكون لارتفاع مستوى مياه البحر تأثيرات كبيرة على المجتمعات الساحلية. ويمكن أن تؤثر التغييرات على الظروف الأوقيانوغرافية على إنتاجية النظم الإيكولوجية. ويمكن أن تتغير أنماط توزيع هجرة الأنواع.

والعواقب المترتبة على تغير المناخ وحموضة المحيطات يمكن أن تكون وخيمة على البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية. وقد يتبين أن تغير المناخ أكبر تحدٍّ يواجه مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم في العقود القليلة القادمة. وعدم اتخاذ أي إجراء ليس خياراً. ونحن بحاجة لإجراء مزيد من الدراسات، لأن فهمنا حالياً لهذه المسألة محدود جداً، ويتعين علينا أن ننظر في الطريقة التي ينبغي أن تُكَيَّف بها إدارة المحيطات لتتلاءم مع تغير المناخ.

واسمحوا لي أن ألفت الانتباه إلى ناحية من العالم، نرى فيها بالفعل دليلاً واضحاً على تأثيرات تغير المناخ، وهي على وجه التحديد القطب الشمالي. فوفقاً للبيانات العلمية،

خارج الولاية الوطنية، جزء من التراث المشترك للبشرية الذي ينظمه النظام القانوني في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، وفي أن التنقيب البيولوجي نشاط بحثي علمي بحري بصورة أساسية يخضع للتنظيم بموجب أحكام الجزء الثالث عشر من الاتفاقية.

وفي ميدان الملاحة البحرية، ننظر باهتمام شديد إلى أعمال الإرهاب والقرصنة والسطو المسلح على السفن، ويسرنا أن نلاحظ حدوث انخفاض كبير في عدد هجمات القرصنة واللصوص المسلحين في منطقة آسيا، وهو نتيجة لزيادة الإجراءات الوطنية والتعاون الإقليمي.

ونود أيضاً أن نؤكد مرة أخرى على أهمية مبدأ حرية الملاحة، بما في ذلك حق المرور البريء وكذلك حق المرور العابر من خلال المضائق المستخدمة للملاحة الدولية. ويجوز للدول المحاورة للمضائق سن قوانين وقواعد تنظيمية فيما يتعلق بالمرور العابر من خلال المضائق، ولكن ينبغي أن تنفذ هذه القوانين على نحو غير تمييزي ومتسق تماماً مع أحكام المادة ٤٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولا تزال ممارسات صيد الأسماك بشكل مفرط ومدمر وغير مشروع وغير مبلغ عنه وغير منظم تشكل أخطاراً كبيرة على حفظ وإدارة التنوع البيولوجي لأعالي البحار واستخدامه استخداماً مستداماً. ولمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من الضروري إعطاء الأولوية لتدابير الامتثال والإنفاذ، بما فيها اتخاذ دول الموانئ تدابير فعالة، وإعداد قوائم بالسفن، ووضع وتنفيذ مجموعة متكاملة من قواعد الرصد والمراقبة والإشراف. ومن المهم إدارة الأرصد السمكية إدارة مستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وبالتالي إيجاد توازن بين الاستخدام المستدام والحفظ.

إن الطبيعة توفر أساس وجودنا. والبيئة الطبيعية الغنية بتنوعها البيولوجي تتكيف مع التغير بيسر أكبر. وقد التزم قادة العالم في جوهانسبيرغ في عام ٢٠٠٢ بإجراء تخفيض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في مقدار ما يفقد من التنوع البيولوجي. إلا أنه لم يتخذ إلا قدر قليل من التدابير العملية والفعالة لتطبيق الإطار القانوني الموجود وحماية التنوع البحري. فعلى سبيل المثال، لم ينشئ بعد العديد من الدول الساحلية شبكة مثلة للمناطق البحرية المحمية التي تدار بفعالية داخل ولايتها الوطنية. وتهدف النرويج إلى إيجاد شبكة من هذا القبيل قبل عام ٢٠١٠. بمدة طويلة. ونحتاج إلى مسح أفضل لقاع البحار، ويجب أن نحسن المعرفة بمدى تعرض مختلف الموائل للضغوط البيئية الموجودة والضغوط التي يرجح أن تنشأ في المستقبل. وترى النرويج أن هناك حاجة ملحة إلى تطبيق النهج الإيكولوجي وتطبيق مبدأ الحيط على إدارة الأنشطة الإنسانية لضمان الحفاظ على الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام.

وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة من بين أكثر الأخطار المباشرة والخطيرة التي تهدد التنوع البيولوجي البحري. وتشمل هذه شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار في الموائل الضعيفة، مثل الشعاب المرجانية. وتحدث هذه الممارسات في مناطق داخل وخارج الولاية الوطنية. وهناك حاجة ملحة للمعالجة الفعالة لحالات إساءة استخدام المحيطات. وقد اتخذت النرويج إجراءات لتنفيذ خطة العمل الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وردعه والقضاء عليه، ونحث الدول، التي لم تتخذ بعد جميع الإجراءات المناسبة في هذا السياق، على أن تفعل ذلك. ونتطلع إلى اكتمال المبادئ التوجيهية الفنية، بما فيها معايير

يوجد تناقص كبير مستمر على مدى السنوات الخمسين الماضية في مساحة الجليد البحري أثناء الصيف. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، كانت مساحة الجليد البحري لا تتجاوز نصف ما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات إلا بقدر ضئيل.

والحيط المتجمد الشمالي على وشك أن يمر بتغير كبير. ولذوبان الجليد تأثيرات كبيرة على النظم الإيكولوجية الضعيفة وسبل عيش السكان المحليين وفرص استغلال الموارد الطبيعية. ولذوبان الجليد البحري بسرعة عواقب وخيمة على حيوانات مثل الدب القطبي والفظة والفقمة. كما أن لتغير حالات الجليد تأثيراً على الملاحة وإطالة مدتها، وربما فتح طرق جديدة للنقل البحري.

ومبادرة من حكومة النرويج، عقد ممثلو الدول الساحلية الخمس المطلة على المحيط المتجمد الشمالي - الاتحاد الروسي والدنمرك وكندا والنرويج والولايات المتحدة - اجتماعاً لمسؤولين رفيعي المستوى يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لإجراء مناقشات غير رسمية. وذكروا بانطباق إطار قانوني دولي واسع النطاق على المحيط المتجمد الشمالي، يشمل على نحو بارز قانون البحار. وناقشوا، على وجه الخصوص، تطبيق قانون البحار وتنفيذه على الصعيد الوطني فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية وحرية الملاحة والبحث العلمي البحري وتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري الخاص بكل من هذه الدول.

وقد تمتد مصائد الأسماك التجارية في المستقبل إلى مناطق شمالية أبعد في القطب الشمالي. وينبغي أن تبدأ الدول المعنية الآن النظر في أساليب فعالة لتطبيق المبادئ والقواعد المحددة في اتفاق عام ١٩٩٥ للأرصدة السمكية لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك أي حاجة في المستقبل إلى آليات مناسبة.

الجهود التي بذلتها في هذا المجال، ونعترف بدورها الهام جداً في مساعدة البلدان على طلب المساعدة على الإعداد لتقديم الوثائق. ونعترف أيضاً بأنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتمكين الشعبة من توفير الدعم المناسب لعمل اللجنة. وبالتالي، فإننا نطلب من الأمين العام التأكد من توفير موارد كافية لهذه الشعبة في هذا المجال.

### السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم

بالإسبانية): يتزامن نظر الجمعية العامة هذا العام في البند المتعلق بالمحيطات وقانون البحار مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. وعلى مدى الـ ٢٥ عاماً الماضية، لم تثبت الاتفاقية أنها الأساس المثالي لاعتماد التدابير وتعزيز التعاون بشأن البيئة البحرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي فحسب، بل إنها أيضاً إطار قانوني فيه من المرونة ما يكفي لضمان تطبيقها لمدة طويلة وقدرتها على التصدي للتحديات الجديدة.

فضلاً عن أن هذه الاتفاقية صدقت عليها أكثر من ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء، فإنها تلقى دعماً واسع النطاق من المجتمع الدولي بوصفها الإطار القانوني العالمي الذي ينبغي أن تتم في إطار جميع الأنشطة والمناقشات المتعلقة بالمحيطات والبحار. ولهذا السبب، تدعم غواتيمالا فكرة إدراج الموارد الجينية في أعماق البحار بوصفها تراثاً مشتركاً للبشرية في إطاره الاتفاقية لأغراض استغلالها وحفظها. وفي هذا الصدد، يمثل التسليم بالاختلافات في الرأي المتعلقة بالإطار القانوني للموارد الوراثية البحرية في مشروع القرار الشامل خطوة هامة.

ولا تزال غواتيمالا تدعم حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في قاع البحار الدولي. ونأمل في أن نحقق تقدماً في هذا الميدان، وبديهي أن وفدي سيسهم بجهوده لتحقيق

إدارة مصائد الأسماك في البحار العميقة في أعالي البحار التي تعكف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على وضعها.

وتحديد الحدود الخارجية للجرف القاري فيما وراء ٢٠٠ ميل بحري عنصر هام جداً في تنفيذنا للقانون العالمي لنظام البحار. وتقوم لجنة حدود الجرف القاري بدور أساسي في هذا العمل. ويمكن أن تساعد عملية التحديد على توضيح الإطار القانوني للأنشطة في مياه الجرف القاري في المستقبل، وستكون لها تأثيرات كبيرة على التنمية. والموعد النهائي بالنسبة لدول عديدة، لتقديم الوثائق إلى اللجنة هو أيار/مايو ٢٠٠٩. ونحن قلقون لعدم قيام جميع الدول باتخاذ الاستعدادات الكافية للتقيد بهذا الموعد النهائي. ولا ينبغي أن تشكل الشكوك المتعلقة بمسائل تحديد الحدود الثنائية المعلقة والتحديات المالية والعملية المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها عقبات لا مبرر لها تحول دون بدء الاستعدادات.

ونحن ندرك أن البلدان النامية تواجه تحديات خاصة في إعداد الوثائق التي ستقدمها، ولكنها إذا استخدمت البيانات المتوفرة دولياً والخبراء المتوفرون وآليات التمويل الموجودة، فإنها ستتمكن من تقديم وثائقها في الموعد النهائي. ولتمكين أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص من تقديم وثائقها، يتعين علينا إيجاد حلول عملية. ولذلك، أعدت النرويج مشروع ورقة مناقشة غير رسمية لتقديم بعض الأفكار لهذه المناقشة الهامة. وقد أرفقت نسخة من هذه الورقة مع نص بياني الذي يُوزع الآن. ونتطلع إلى مواصلة حوارنا مع الدول الأخرى بشأن هذه المسألة.

وقد كان للنرويج دور أساسي في إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لتيسير إعداد الوثائق التي ستقدم إلى اللجنة. ولم يستخدم الصندوق الاستثماري على نطاق واسع، ولذلك فإننا نرحب باعتماد إجراءات جديدة لتيسير الوصول إليه. ونشيد بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على

الأطراف في الاتفاق، التي ستجرى في العام القادم، ستكون فرصة ممتازة لتشجيع هذا الحوار.

وعن طريق الجمعية العامة ومشروع القرار المعروض، نأمل في أن نتمكن من تأسيس منتدى حكومي دولي لضمان الحفظ الطويل الأجل للأنواع البحرية وتنميتها المستدامة باعتماد تدابير ومن خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل بصورة جيدة في مجال إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار.

وتقتضي ممارسات الصيد غير القانوني المدمر العدواني مزيداً من الاهتمام وينبغي حظره على نحو فعال من أجل كفالة الأخذ بنهج إيكولوجي في هذه المسألة. وفي هذا النهج، ينبغي التخطيط للصيد وإدارته بصورة منظّمة لكي لا تكون فوائده قصيرة الأمد فحسب، بل لصالح الأجيال القادمة أيضاً. ولا نستطيع أن نتجاهل تقديرات الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٥٠ ستُسْتَنْزَفُ الأرصدات السمكية. ويعني ذلك أنه يتعين توزيع الموارد على نحو عاجل لوضع حد لتلك الممارسات المدمرة ولحماية أكثر النظم الإيكولوجية هشاشة. وإلا سيتعين على الأجيال القادمة أن تعالج نضوب الموارد البحرية الحية، وبالتالي احتمال نشوب الصراعات الناجمة عن الافتقار إلى الوسائل لكفالة الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يُحيي جهود شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. إذ أوكل إلى العاملين فيها عدد كبير من المهام البالغة الأهمية، التي ينجزونها بحسب من المسؤولية على الرغم من الموارد المحدودة. وتقتضي القرارات الخاصة بالمحيطات وقانون البحار وصيد الأسماك أن تنظر الأمانة العامة في نواح هامة للأنشطة البحرية وأن تعدّ تقارير مختلفة عنها، وقد قامت دائماً بتلك المهمة. ونلاحظ أن مثل هذا الطلب يُقدم بتواتر أكثر وأن التقارير تزداد حجماً وعدداً. ففي عام ٢٠٠٧ وحده أُعدت أربعة تقارير

هذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، سنسهم في عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي سيجتمع في العام القادم.

ويرحب وفدي بالتسليم، في مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، بالصلة بين المسائل التي ذكرت للتو والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة العبارات المتعلقة بتغير المناخ، لأنها تتضمن رسالة سياسية هامة للوفود، التي تجتمع حالياً في بالي وتناقش هذا الموضوع. ونعتقد أن التقدم الذي أحرز في هذا السياق مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالنسبة لمسألة إدارة مصائد الأسماك، على الرغم من أن الأمم المتحدة حثت الدول على الانضمام لاتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدات السمكية المتدخلة المناطق والأرصدات السمكية الكثيرة الارتحال، فإننا نعتقد أن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية قررت، بعد تحليل دقيق، أن الاتفاق يغفل بعض المبادئ الأساسية التي تتضمنها الاتفاقية. من جهة أخرى، يبقى الاتفاق على عناصر تمنع عدداً كبيراً من البلدان من المشاركة، كعدم توفر الموارد للتنفيذ والعناصر الواردة في مواد الاتفاق ٧ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣.

ولذلك، نود أن نؤكد على أن من المهم تشجيع قيام حوار حقيقي بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف في الاتفاق للتغلب على العقبات التي جرى تحديدها. ونأمل أن تتم هذه المناقشة قريباً، لأن الاستغلال المعقول للموارد الحية مسؤولية بشرية كلها. والمشاورات الرسمية بين الدول

ولا يزال تنفيذ المادة ٧٦ من الاتفاقية يشكل تحديات مالية وفنية خطيرة للدول النامية الساحلية، وذلك لأن البارامترات التي تحدد ما إذا كان لدولة ساحلية أن تبسط سلطتها القضائية أبعد من ٢٠٠ ميل بحري تقوم على مجموعة معقدة من القواعد العلمية. فهي تتطلب جمع كمّ من البيانات الهيدروغرافية والجيولوجية والجيوفيزيائية وتصنيفها وتحليلها وفقا للأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية العلمية والتقنية. ويقتضي نطاق هذه العملية وتعقيدها وتكاليفها موارد كبيرة، بغض النظر عن الطبيعة الجغرافية المختلفة للدول وظروفها الجيوفيزيائية.

وبموجب أحكام المادة ٤ من المرفق الثاني للاتفاقية، تُعطى الدول مهلة زمنية لتقديم طلب بشأن جرف قاري موسّع. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قررت الدول الأطراف أن تبقى المهلة الزمنية قيد الاستعراض. وعلى الرغم من أن كينيا ملتزمة بتقديم طلبها خلال المهلة، فإننا نرى أنه لا ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها موعدا نهائيا الغرض منه معاقبة الدول التي قامت بالتصديق المبكر على الاتفاقية.

ومن حيث المبدأ، يتعين المحافظة على حقوق الدول النامية في جروفها القارية التي تبعد أكثر من ٢٠٠ ميل بحري. ولتحقيق ذلك الهدف، ونظرا للصعوبات التي تعترض إعداد الطلبات، ينبغي للدول الأطراف أن تقوم بعملية استعراض مستمرة لقدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها خلال المهلة الزمنية وأن تقدم التوصيات اللازمة. وقد تتضمن التوصيات وضع طرائق تقبل بموجبها لجنة حدود الجرف القاري تقديم الطلبات في موعد لاحق حسبما تقتضي كل حالة على حدة. وكبدل عن ذلك، يمكن دراسة منح الدول النامية الساحلية فترة تمديد عامة.

ومع ذلك، وحتى لا تفوت فرصة تقديم الطلبات خلال المهلة الزمنية المحددة، تحت كينيا الدول على الإسراع

فنية مطولة، مما وفر دعما أساسيا للدول. ومع ذلك، كانت التقارير عالية الجودة وجسّدت الجهود التي يبذلها الموظفون المعنيون وقدراتهم الكبيرة.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن توافق الآراء الذي تحقّق في القرارات التي اعتمدت اليوم هو خطوة أساسية إلى الأمام. وبالتالي، سنؤيد مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار ومشروع القرار بشأن إدارة مصائد الأسماك. وبوجه خاص، نود أن نُعرب عن شكرنا للجهود التي بذلها منسقا مشروع القرارين ولتفانيهما.

**السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالانكليزية):** لقد مضى ٢٥ عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد قام ١٥٥ بلدا بالتصديق على هذه الاتفاقية، من ضمنها ٤١ بلدا من أفريقيا و ٤٢ بلدا من آسيا. ويبيّن ذلك، ليس قبولا عالميا شبه كامل للاتفاقية فحسب، وإنما أيضا الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للبحار نفسها، ولا سيما لمواردها. وقد قام بلدي، كينيا، بالتصديق على الاتفاقية عام ١٩٨٩.

وكما يعلم الأعضاء، بموجب أحكام الاتفاقية، يتعيّن أن تقوم الدول بتعيين حدود جروفها القاري بعد ١٠ سنوات من دخولها حيز النفاذ. وقد تم تمديد تاريخ تقديم الطلبات إلى أيار/مايو ٢٠٠٩ بالنسبة للدول التي أنهت عملية التصديق مبكرا. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت كينيا فرقة عمل لرسم الحدود الخارجية لجرفها القاري ولوضع سياسة متكاملة لإدارة المحيطات. ومن دواعي سروري أن أبلغكم أن فرقة العمل قد أنهت استعداداتها لإجراء دراسة نظرية واتخذت خطوات للبدء في الحصول على البيانات ذات الصلة اللازمة لتعيين الحدود الخارجية لجرف كينيا القاري. ونتوقع أن نقدم طلبا إلى لجنة حدود الجرف القاري خلال ١٨ شهرا.

اقترح يستحق الدراسة. ويمكن أن تغطي هذه الأجور والمصروفات بطرائق تتفق عليها الدول، بما في ذلك عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ولن يكون من قبيل المغالاة التأكيد على ضرورة بناء قدرات البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها. ويجب أن تشارك في المعرفة المستفادة من برامج البحث، بما فيها توافر البيانات، والعينات واستنتاجات البحث والحفاظ عليها. وحملات التدريب والتوعية التي تقوم بتنفيذها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، لا يمكن تقدير قيمتها. ووفد بلدي يثمن عالياً ذلك الدعم الذي ينبغي تعزيزه.

إن كينيا تقدّر الاستعراض الأخير لصندوق الائتمان المنشأ لمساعدة الدول الساحلية النامية على الامتثال للمتطلبات المتعلقة بالطلبات المقدمة إلى اللجنة. وإننا نرحب بتغيير اختصاصاته الذي يُعتبر تطوراً هاماً. لكنني أود أن أوضح أن الجزء الأكثر تعقيداً وتكلفة في التحضير لتقديم الطلب هو الحصول على البيانات. ومن المهم إدخال ذلك العنصر في الاستعراض. ويجب على الدول الأطراف النظر في توسيع نطاق المنحة بحيث تغطي ذلك العنصر. ونعتقد أن هذا الأمر سيعزز التعاون في تبادل البيانات بين الدول الأعضاء بروح المادة ٢٤٤ من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي النرويج على دورها الفعال في تسهيل استعراض صندوق الائتمان، ولا سيما على دعمها لبلدي.

ويدعم وفد بلدي عمل العملية الاستشارية غير الرسمية بشأن الموارد الجينية البحرية. إنه أساسي للحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها. وعلى مدى السنوات، مكّنت التكنولوجيا من الصيد في قاع البحار، الذي يؤدي في معظم الحالات إلى الإضرار بالنظام الإيكولوجي البحري الضعيف. كما أن الصيد غير القانوني، وغير المبلّغ عنه وغير المنظم،

بأعمالها. ويرى وفد بلدي أن تقديم الدراسة النظرية كاف لوقف العمل بالمهلة الزمنية المحددة لتقديم الطلبات بينما تعالج الدول البيانات اللازمة.

وتقدر كينيا العمل الهام الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري. وتقرير رئيس اللجنة إلى الاجتماع الـ ١٧ للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد مؤخراً يشير إلى أن اللجنة بحاجة إلى مزيد من الموارد المالية والوقت لأن أعباء اللجنة تتزايد باستمرار. وقد أبلغ رئيس اللجنة، السيد بيتر كروكر، المشاركين في الاجتماع أن عدد الدول ذات الجرف القاري الموسّع بلغ حوالي ٦٥ دولة حتى عام ٢٠٠٥، بعد أن كان ٣٣ دولة عام ١٩٧٨. وأفريقيا هي المنطقة التي شهدت أعلى زيادة. ومن الجدير بالذكر أنه، في خضم الإسراع للوفاء بتقديم الطلبات قبل انتهاء المهلة الزمنية، تقدم الدول مزيداً من الطلبات مما أثقل كاهل اللجنة المكونة من سبعة أعضاء.

وفي ضوء تلك التطورات، وبما أن اللجنة تجتمع لمدة ١٠ أسابيع في السنة، فإنها لا تتمكن من معالجة سوى طلبين. وفي ظل هذه الظروف، سيصبح عبئاً ثقيلاً على الدول المرشحة أن تقدم الدعم لأعضاء اللجنة، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ من مرفق الاتفاقية الثاني. ويتعين أيضاً أن يُمدد عملها حتى عام ٢٠٣٥ لكي تتمكن من معالجة الطلبات الـ ٦٥ التي لم يُنظر فيها بعد. وهذا الأمر لا تقبله الدول الساحلية، التي يتعين عليها تسخير الموارد في جروفها القارية الموسّعة. وفي الوقت ذاته، ولأن المهلة الزمنية لتقديم الطلبات أوشكت على الانتهاء، فإن الطلبات المقدمة من الدول تُرتب حسب موعد استلامها.

إن الاقتراح بدفع أجور ومصروفات لأعضاء اللجنة أثناء أدائهم مهام اللجنة المتعلقة بالنظر في الطلبات المقدمة من الدول الساحلية بشأن الحدود الخارجية لجروفها القارية هو

تستحق كل منهما خمسة مقاعد دائمة، في كل من اللجنة والسلطة الدولية لقاع البحار، على أن يكون مقعد زائد بالتناوب بينهما، فإنه من المهم مراعاة مبدأ النسبية والتمثيل الجغرافي العادل، بحيث يعكس ذلك العضوية الحالية. ووفد بلدي سيتابع هذه المسألة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

**السيد هيل (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أنوّه بالبيان الذي ألقاه سفير مملكة تونغا وممثلها الدائم باسم مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، الممثلة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

إن هذه السنة، كما قال آخرون، تشكل مرحلة هامة لقانون البحار الدولي. فقد مضى حتى الآن ٢٥ سنة على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وطوال تلك الفترة، تطور، بشكل بارز، تفاعل المجتمع العالمي مع المحيطات ومواردها المتنوعة، واستخدامه لها. وخلال ذلك الوقت، أثبتت الاتفاقية مرونتها وطواعيتها، ومعظمها يشكل الآن جزءاً من بنية القانون الدولي العرفي.

ومنذ مناقشة السنة الماضية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يقترب المجتمع الدولي مجدداً من إدراك هدف الامتثال العالمي للاتفاقية. وتود أستراليا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ المغرب، ومولدوفا وليسوتو على الانضمام إلى الاتفاقية في السنة الماضية.

ومشاريع القرارات المعروضة علينا، لا تزال تثير مسائل بالغة الأهمية لأستراليا، مستحضرة مسائل ذات اهتمام قطري، وإقليمي ودولي رئيسي. والمسائل ذات الأولوية لأستراليا تشمل الترتيبات الإدارية لتنظيم أنشطة الإنسان بشأن محيطات العالم، ودور اللجنة وعملها بشأن حدود الجرف القاري، والسعي إلى تحسين الأمن البحري

آخذ في تهديد أمن الأرصد السميكية بنفس الدرجة. لذا، يجب أن تركز العملية الاستشارية غير الرسمية على المواضيع ذات الصلة بذلك.

ونرحب بقرار العملية الاستشارية غير الرسمية النظر في موضوع الأمن والسلامة البحريين في المناقشات المقبلة. إنه موضوع آو أوان طرقه، لأن السطو المسلح والقرصنة على امتداد القرن الأفريقي بلغا الآن نسباً مثيرة للقلق، ولا سيما في المياه الإقليمية وممرات الملاحة الدولية، أمام الساحل الصومالي. ونظراً لأن هذه مسألة تبعث على القلق الشديد لدى حكومة كينيا والمجتمع الدولي، يجب علينا أن نتصدى لهذه المشكلة بشكل عاجل.

إن اعتماد المنظمة البحرية الدولية لاتفاقية نيروبي الدولية بشأن إزالة الحطام في ١٨ أيار/مايو كان خطوة هامة. ووفد بلدي مقتنع بأنها ستعطي زخماً لجهود المنظمة نحو تحسين سلامة الملاحة، والأمن البحري وحماية البيئة البحرية. وإننا نناشد الدول الموقعة على الاتفاقية، ولما تصدق عليها بعد، بأن تفعل ذلك، ونحث الدول غير الأطراف في الاتفاقية على التفكير في أن تصبح أطرافاً فيها. ومن المهم أن تقدم الصناعة البحرية المساعدة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الدول التي قد تحتاج إلى دعم للنظر في اعتماد الاتفاقية، ومن ثم تنفيذها.

وتدعم كينيا توسيع دور اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي لمداولات اجتماعات الدول الأطراف ألا تقتصر على مسائل الميزانية والمسائل الإدارية. وباعتبارها الجهاز الأعلى في إطار الاتفاقية، فإنه ينبغي لها أن تواصل مناقشة المسائل الموضوعية المتعلقة بتنفيذها.

وبالنظر إلى عدد الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية، وانطلاقاً من كون المجموعة الآسيوية - الأفريقية

القطرية، والإقليمية والعالمية، لتحسين الوقاية وقدرات الاستجابة في ما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة للأمن البحري. وتلك المسائل هامة، ليس للدول الساحلية والبحرية البارزة فحسب، ولكنها تشكل تحديات رئيسية للسياسات عبر مجال واسع، يشمل أمن الطاقة، والتبادل التجاري الدولي، والقرصنة والنهب المسلح في البحر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب البحري، ولا سيما في المنشآت البحرية.

ويسرنا أن التطورات التكنولوجية الحديثة تسهم في إدخال تحسينات على مستوى الوعي في مجال سلامة النقل البحري والملاحة، بما في ذلك عمل المنظمة البحرية الدولية بشأن نظم لتحديد السفن واقتفاء أثرها على مسافات بعيدة. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالجهود الإقليمية المبذولة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري، ومن هذه الجهود إنشاء مركز تبادل المعلومات في سنغافورة قبل أكثر من عام وذلك في إطار اتفاق التعاون الإقليمي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا. ونشير إلى أن المركز قد أبلغ بمحدث انخفاض في عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح المسجلة في البحار في النصف الأول من هذا العام قياساً إلى نفس الفترة من العام الماضي. وهذا بالتأكيد تطور إيجابي، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

وبالنسبة إلى لجنة حدود الجرف القاري، ترحب أستراليا بالفقرات الواردة في القرار الشامل التي تتناول العمل الهام للجنة والتحديات التي تنتظرها. وبعد أن قدمت أستراليا تقريرها عن الحدود الخارجية لجرفها القاري الذي يتجاوز مسافة ٢٠٠ ميل بحري في أواخر عام ٢٠٠٤، ما زلنا نشارك بشكل بناء مع اللجنة وهي تدخل المراحل النهائية من عملها في صياغة التوصيات، والتي بناء عليها ستحدد أستراليا حدودها الخارجية النهائية.

والسلامة البحرية، والعمل على الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية والحفاظ عليها.

وفي ما يتعلق بإدارة أعالي البحار، يواجه المجتمع الدولي عدداً من التحديات الناجمة عن أنشطة قائمة وأخرى محتملة، وعن تأثيرات الإنسان في أعالي البحار، التي تُقرّ بمعظمها مشاريع القرارات المعروضة علينا. والمسائل التي تحتاج إلى المعالجة الأكثر إلحاحاً تشمل الصيد المفرط، وعادات الصيد التدميرية، والتلوث البحري، وآثار تغيير المناخ واستخدام المحيطات لعزل ثاني أكسيد الكربون الجوي.

قبل مجرد أكثر من شهر، شاركت أستراليا في حلقة عمل للخبراء في نيويورك، عُقدت بهدف تحديد الثغرات في إدارة المحيطات، وتنفيذ الأطر التنظيمية القائمة والنظر في الاقتراحات المختلفة لتحسين نتائج إدارة المحيطات.

وإننا نتطلع إلى المزيد من النظر في هذه المسائل في اجتماع السنة المقبلة للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص، لدراسة المسائل المتعلقة بالحفاظ على التنوع الإحيائي البحري واستخدامه المستدام خارج المناطق الخاضعة للولايات القضائية الوطنية، مع مراعاة المناقشات الهامة التي أجريناها في وقت سابق من عام ٢٠٠٧، بشأن الموارد الجينية البحرية. وقد قامت أستراليا بدور ريادي في المناقشات السابقة للفريق العامل، وهي تأمل أن تواصل القيام بذلك.

وفي ما يتعلق بالأمن والسلامة البحريين، تتطلع أستراليا أيضاً إلى الفرصة التي تتيحها عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، لاستكشاف سبل التعاون ووسائل مجابهة تحديات الأمن والسلامة البحريين.

وبما أن أستراليا دولة جزرية وساحلية كبيرة، فإنها تدرك الحاجة إلى المزيد من التنسيق على المستويات

ممارسات الصيد المدمرة على البيئة البحرية. وبصفة خاصة، دعا القرار ١٠٥/٦١ المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة بإدارة مصائد الأسماك إلى اعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة قبل نهاية عام ٢٠٠٨ لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتقييم المقترحات المطروحة للصيد في قاع البحار وضمان عدم المضي في هذا الصيد إذا تقرر أن له آثاراً سلبية كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وعلى الدول أن تفعل الشيء نفسه في مناطق أعالي البحار غير الخاضعة للإدارة، أو أن لا تأذن لسفنها بممارسة الصيد في قاع البحار.

ونرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والترتيبات الماثلة لتنظيم المصائد في قاع البحار وفقا للقرار ١٠٥/٦١. والتدابير التي اعتمدها مؤخرا لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا هي مثال لأفضل الممارسات في هذا المجال، وهي تقضي بأن تقدم الأطراف المتعاقدة المعلومات ذات الصلة إلى اللجنة العلمية التابعة لها، بما في ذلك وكلما أمكن، التقييمات الأولية لأنشطة الصيد المقترحة في قاع البحار، والتدابير المخففة لمنع حدوث آثار سلبية كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وعلى أساس هذه المعلومات، تقدم اللجنة العلمية بعد ذلك توصيتها إلى اللجنة بما إذا كان ينبغي المضي في الصيد في قاع البحار.

ولا تزال أستراليا تعمل في منطقتها من أجل إنشاء هذه المنظمات الجديدة واعتماد تدابير مؤقتة لمصائد الأسماك في قاع البحار وفقا للقرار ١٠٥/٦١. وبوصف أستراليا من أوائل القائمين برعاية إنشاء هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية مع نيوزيلندا وشيلي فهي مازالت طرفا فاعلا رئيسيا في إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. ونرحب باعتماد تدابير طوعية مؤقتة هذا العام من جانب المشاركين في المفاوضات الرامية إلى إنشاء هذه

ونشجع الدول التي يعمل خبراءها في اللجنة على بذل قصارى جهدها لضمان المشاركة الكاملة لهؤلاء الخبراء في أعمال اللجنة. ويجب على الأعضاء أن يتمكنوا من العمل معا لفترات طويلة في نيويورك بغية تعجيل النظر في التقارير المقدمة، ولتجنب التراكمات المحتملة حينما تتسارع وتيرة تقديم التقارير خلال السنوات الأولى المقبلة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي تقوم به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار استجابة للنداءات المطالبة بتعزيز قدرتها في دورها بوصفها أمانة اللجنة وفي عملها لبناء وتحسين قدرة الدول على إعداد التقارير الوطنية. ومن منطلق التجربة الخاصة لأستراليا، فإن إعداد التقرير هو مهمة تقنية وعلمية وقانونية شاقة، ويسرنا أن نتمكن من مواصلة تبادل خبراتنا ودروسنا المستفادة مع الدول الأخرى عند تخطيطها وترسيمها لمسار إعداد تقاريرها.

وبالنسبة لقضية مصائد الأسماك المستدامة والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال، ترحب أستراليا بانضمام خمس دول إلى هذا الاتفاق الهام بعد مناقشة العام الماضي - وهي بلغاريا ورومانيا والجمهورية التشيكية وليتوانيا ولاتفيا. وتحافظ أستراليا على التزامها القوي بهذا الاتفاق وتشجع الإجراءات الجاري تنفيذها لتوسيع نطاق تنفيذه وتعزيزه، واضحة في اعتبارها النتائج الهامة للمؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في أيار/ مايو ٢٠٠٦. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق لأن تفعل ذلك وأن تنفذه، وأن تنفذ أيضا تدابير الحفظ والإدارة المعتمدة في إطار المنظمات الإقليمية ذات الصلة لإدارة مصائد الأسماك.

وبالنسبة للآثار السلبية الكبيرة لصيد الأسماك على البيئة البحرية، أود أن أذكركم بأن قرار العام الماضي، ١٠٥/٦١، بشأن مصائد الأسماك المستدامة يُعتبر خطوة هامة إلى الأمام في تنظيم الصيد في قاع البحار وإدارة آثار

ذلك عملهما البالغ الأهمية لتوسيع نطاق تطبيق النظام الفريد لتحديد هوية السفن الذي سيوفر وسيلة دائمة وأكثر دقة للتعرف على السفن، وخصوصا في مواجهة الجهود الرامية إلى إخفاء هويتها من خلال تغيير أسمائها وألوانها واصطناع إشارات ندائها، حتى أثناء الإبحار. ويجب علينا أن نواصل جهودنا لتضييق الخناق بقدر ما يمكن على الضالعين في هذه الأنواع المدمرة من الصيد.

أخيرا، إن لأستراليا مصلحة كبرى في مواصلة التطوير العالمي للتدابير التي تتخذها دول الميناء باعتبارها أداة في مكافحة هذه الأنواع من الصيد. ونرحب بنتائج الاجتماع السابع والعشرين للجنة مصائد الأسماك، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى وضع صك ملزم قانونا بشأن المعايير الدنيا لتدابير دولة الميناء. وسوف ينهل هذا الصك من التقدم الكبير المحرز على الصعيد الإقليمي - ومنه على سبيل المثال ما أحرزته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا حيث أن الدول الأعضاء فيها ملزمة الآن بفرض دخول السفن المسجلة في قائمة اللجنة للسفن الضالعة في هذه الأنواع من الصيد إلى موانئها.

وفي مواجهة انخفاض الأرصدة السمكية على الصعيد العالمي وعدم قدرة دول العلم على الامتثال للمعايير والالتزامات الدولية أو عدم رغبتها في ذلك، يجب أن يعطي المجتمع الدولي أولوية لاتخاذ دول الميناء لتدابير أقوى ولاتخاذ تدابير بالنسبة للسوق.

**السيدة تاريو (جزر مارشال)** (تكلمت بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر المنسقين والزلاء من الدول الأعضاء على جهودهم في المشاورات الأخيرة غير الرسمية المتعلقة بكل من القرار المعني بمصائد الأسماك المستدامة (A/62/L.24) والقرار الجامع المعني بقانون البحار (A/62/L.27). ونظرا لأن جمهورية جزر مارشال تعتمد على

المنظمة في جنوب المحيط الهادئ. وستطبق هذه التدابير المؤقتة إلى أن تدخل تدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة حيز النفاذ في إطار منظمة إقليمية كاملة التشكيل في جنوب المحيط الهادئ.

علاوة على ذلك، وقعت أستراليا اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ونشجع الدول على التحرك بأسرع ما يمكن لتحذو حذو المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ من خلال اعتماد تدابير مؤقتة، ورشما يدخل اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي حيز النفاذ، وذلك للمحافظة على الأرصدة السمكية وإدارة الصيد في قاع البحار، بما في ذلك تدابير التخفيف من الآثار السلبية الكبيرة المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ونحن نتطلع إلى دخول اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

من الواضح أن صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه. ويجب علينا أن نتصدى لآفة المحيطات هذه من خلال الجمع بين زيادة مسؤولية دولة العلم، وتعزيز التدابير التي تتخذها دولة الميناء لتقييد وصول أسماك هذه الأنواع من الصيد إلى الأسواق، واتخاذ إجراءات قوية ضد المواطنين الضالعين في أنشطة هذه الأنواع من الصيد. ولا تزال أستراليا تأخذ هذه المشكلة بجدية كبيرة وتتصرف بحزم ضد السفن الأجنبية التي تصيد بشكل غير مشروع في المياه الأسترالية.

وترحب أستراليا بالتقدم الهام الذي أحرزه الفريق العامل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المخصص بشأن الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه والمسائل المتصلة بذلك، الذي اجتمع للمرة الثانية في روما في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ونتطلع إلى استمرار التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية، بما في

سلاسل غذائية، يعتمد عليها بلدي في أمنه الغذائي والتنمية الاقتصادية والسياحة.

وقد بينت السيدة فيكتوريا فابري - وهي عالمة رائدة في مجال علم المحيطات - أن حموضة المحيط ستترتب عليها آثار مباشرة بالغة في منظومات البيئة البحرية. وقد جمعت بعثة علمية أوفدت عام ٢٠٠٦ بيانات ميدانية من جميع أنحاء المحيط الهادئ وتحققت من نماذج تمكّن من التنبؤ وُضعت سابقا، تتعلق بمعدل التحمّض. وعلاوة على ذلك، تم حاليا وضع أول عوامة للبحوث في العالم، مخصصة لرصد تحمّض المحيطات في المحيط الهادئ، على مقربة من خليج ألاسكا. وأخيرا، يناقش أحدث تقرير أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الخطر المتوقع من حموضة المحيطات على الشعب المرجانية، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من البحوث الخاصة بآثار حموضة المحيطات في النظم البيئية البحرية.

ولم يسلط الضوء على حموضة المحيطات في المحافل الدولية بصورة كافية. ويسر وفدي أن يكون مشروع القرار الحالي قد تناول مسألة حموضة المحيطات. ونحث الدول الأعضاء بإلحاح على أن توجه اهتمامها الفوري إلى مواصلة البحوث والعمل السياسي، على حد سواء، بشأن هذه المسألة الحيوية.

وتؤكد جزر مارشال ضرورة قيام الدول التي تحمل السفن علمها بدور هام في تطبيق قانون البحار ونحن لا نزال ملتزمين بالاضطلاع بمهام الإشراف وإعداد الأنظمة وتفتيش السفن، على نحو ما تبينه أنشطة المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت جمهورية جزر مارشال مؤخرا اتفاقية العاملين في البحر.

وتفخر جزر مارشال أيضا، بصفقتها بلدا منخفضا معرضا بصورة فريدة لآثار تغير المناخ، بمشاركتها في جهود

الموارد البحرية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، فهذان القراران لهما أهمية قصوى.

إن مسألة تأثير تغير المناخ على المحيطات، كما يتناولها هذان القراران، هي مسألة جوهرية تماما للدول الجزرية الصغيرة المنخفضة مثل جزر مارشال. وبينما يراقب بلدي ارتفاع منسوب مياه البحار فإننا ندرك بشكل متزايد ضرورة أن يفهم واضعو السياسات بشكل أفضل الآثار الواسعة النطاق لتغير المناخ. ويسر جمهورية جزر مارشال أن ترى أحكام القرار الجامع لقانون البحار التي تشجع الجهود المبذولة ضمن إطار السنة القطبية الدولية، ويتمثل هدفها المشترك في دراسة تأثيرات تغير المناخ في منطقتي القطب الشمالي وأنتاركتيكا. وسيؤفر ذلك البحث فوائد مباشرة للبلدان، حتى ولو كانت بعيدة، بعد بلدي، إذا أنه يمكن أن يكون لتردي المناطق القطبية آثار بحرية بالغة على صعيد الكرة الأرضية ككل.

وإضافة إلى ذلك، يسر وفدي أن مشروع القرار يعترف بضرورة أن يقدم التعاون الدولي إلى الاستراتيجيات الإقليمية للمحافظة على البيئة البحرية وتكيف المناخ، بما في ذلك استراتيجية تحدي ميكرونيزيا وهي مجهود حكومي دولي مبتكر في منطقة المحيط الهادئ الغربية للمحافظة على ٣٠ في المائة من الموارد الساحلية القريبة من الشاطئ بحلول عام ٢٠٢٠.

ويمثل البحث الجديد المتصل بالعلاقة بين تغير المناخ وحموضة المحيطات شاعلا كبيرا لبلدي. ففي كل عام، تمتص محيطات العالم ما يناهز ثلث مجموع كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة. ومما يُنذر بالخطر أن ارتفاع مستويات الانبعاثات سيؤدي إلى حموضة المحيط، وهو تغيير ليميائيه قد يضر إضرارا خطيرا بالشعب المرجانية وما يتصل بها من

المبينة في مشروع القرار، من دون وجود مساعدة دولية مستدامة.

يسر وفدي أن يسلط مشروع القرار الضوء على إعلان المؤتمر الوزاري الذي عُقد في لشبونة، في تشرين الأول/أكتوبر، الذي يؤكد أهمية قانون البحار التقليدي، ولكنه يناقش أيضا الدور الذي تؤديه بعض الجهات العاملة التجارية للاستفادة من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه والمبلغ عنه بصورة ناقصة. ويمكن لإعلان لشبونة، بمعالجة لكامل سلسلة الإمداد عن الصيد غير القانوني، أن يكون نموذجا في إطار النقاش الدولي في المستقبل.

لا يزال بناء القدرات مسألة هامة لجزر مارشال، ونحن نواصل معالجة الجوانب الأساسية لاتفاق أرصدة الأسماك، وخاصة منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه. وتتقبل جزر مارشال تماما التزامها بالمحافظة على قدرة للإنفاذ فعالة، فنيا وإداريا. ويدعو وفدي إلى الاهتمام بمجهدنا الوطني القيم في إدارة مصائد الأسماك.

ولكن على غرار بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، لدينا يشكل صغر عدد سكاننا، ومواردنا المحدودة، والحجم الهائل لمنطقتنا الاقتصادية الخالصة الشاسعة، عوائق دون تحقيق الإنفاذ الفعال. ويستعري وفدي الانتباه أيضا إلى الوثيقة الختامية للمنتدى الإقليمي لجزر المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٤، التي تشير كذلك إلى الحاجة الإقليمية إلى المساعدة الدولية على بناء هذه القدرات، كوسيلة من وسائل التنفيذ. إن التماذي في صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه والمبلغ عنه بصورة ناقصة، في منطقتي جمهورية جزر مارشال والمحيط الهادئ، يشكل خطرا مباشرا يهدد سلامة مصدر غذاء هام عالميا، بما في ذلك إحدى أكبر مصائد سمك في العالم.

ويشدد وفدي على نجاح أنشطة الإنفاذ المشتركة مؤخرا، ويستعري الانتباه أيضا إلى ضرورة بذل جهد متواصل

الفريق الفني العامل بين الدورات وغيرها من الجهود، التي تنظر في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الملاحاة الدولية وإلى ذلك، تشجع جزر مارشال الدول الساحلية على أن تواصل إعداد استراتيجيات لحماية البيئات البحرية، مع تيسيرها في آن معا حرية حركة الملاحاة والتجارة الدولية.

تشمل مصائد الأسماك التي تتوفر لها مقومات البقاء جزءا بالغ الأهمية من بنية الاقتصاد الأساسية في بلدي. وفي أحيان كثيرة جدا تنتج من عمليات الصيد التجاري عن غير قصد كميات ضخمة من الصيد العرضي - أي أسماك غير مرغوب فيها، لكنها هامة لاستدامة جزر مارشال اقتصاديا ولأمنها الغذائي. ويسر وفدي أن مشروع القرار الخاص باستدامة مصائد الأسماك يقر الآن بهذه المشكلة الهامة، ويحث على التوعية الدولية بما للممارسات الصيد العرضي من آثار سلبية.

إن في مياه جزر مارشال أحد أضخم تجمعات أسماك قرش الشعب المرجانية، في العالم، ويساورنا القلق إزاء ما أُبلغ عن انخفاضه. ويعترف وفدي بشمول مشروع القرار الأهداف الدولية الموضوعة للحد من ممارسة الصيد المدمر لسمك القرش. وهناك بلدان لم تنفذ بعد بصورة تامة خطة العمل الدولية لمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) لعام ١٩٩٩ بشأن المحافظة على أسماك القرش وإدارتها. وهو صك أساسي يرمي إلى حماية أعداد سمك القرش ومناطق عيشها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى دعوة مشروع القرار إلى التنفيذ الكامل لأنشطة خطة الفاو عن طريق التعاون الدولي، يدعو هذا المشروع كذلك الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين تنفيذ الأنظمة القائمة، الضابطة لصيد سمك القرش، والرامية إلى تقييد صيد سمك القرش والامتنال لها. وفيما توافق جمهورية جزر مارشال على ضرورة استمرار اتباع نهج متيقظ وفعال ضد مرتكبي هذا الصيد الممنوع، فهي قد تعاني في سبيل تحقيق أهداف التنفيذ

لتعزيز قدراتنا. وترحب جزر مارشال بأحكام مشروع القرار التي تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة أنشطتها لمساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في مجالي إدارة مصائد الأسماك والإنفاذ. فإن هذه الشراكات ستؤدي دورا متزايد الأهمية في تحويل النوايا الحسنة إلى واقع ذي معنى وفائدة عالمية حقا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البندين الفرعيين (أ) و (ب) من بند جدول الأعمال ٧٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.